

تحليل تأثير القطاع الصناعي على الميزان التجاري مع تغير النظام الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1970-2022

Analysis of the impact of the industrial sector on the trade balance with the change of the economic system in Algeria an analytical and econometric study for the period 1970-2022

ط د مخلوفي عبد العالي

مخبر التنمية المحلية المستدامة
جامعة يحي فارس المدية- الجزائر

makhloufi.abdellali@univ-medea.dz

د موزاوي عائشة¹

مخبر الأنظمة المالية و المصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية
بجامعة الشلف

جامعة يحي فارس بالمدية- الجزائر

aicha_mouzaoui@yahoo.com

تاريخ القبول: 2024/06/ 11

تاريخ القبول: 2024/03/ 11

تاريخ الارسال: 2023/07/ 25

ملخص:

هذا البحث يهدف إلى تسليط الضوء على نشأة القطاع الصناعي الجزائري والمراحل التي مر بها، وتحليل أثره على الميزان التجاري من خلال تتبع تطور التجارة الخارجية الجزائرية، وإبراز هيكل الميزان التجاري الجزائري للقطاع الصناعي، في محاولة لمعرفة الخلل في هيكل الميزان التجاري الجزائري وتحليل أسباب العجز في الميزان التجاري من خلال إبراز مساهمة القطاع الصناعي في حجم الصادرات من جهة، وإبراز عبء هذه القطاع من خلال حجم الواردات من جهة ثانية، تمحورت إشكالية الموضوع حول مدى التغير في تأثير القطاع الصناعي على الميزان التجاري في ظل تغير النظم الاقتصادية، تم دراستها من خلال محورين تناولنا فيها نشأة وتطور القطاع الصناعي تحليل أثره على الميزان التجاري مع دراسة قياسية لهذا الأثر توصلنا إلى نتائج مفادها أن قطاع الصناعة لم يرقى القطاع الصناعي للدور المنشأ من أجله كقاطرة للاقتصاد الوطني وأنه أحد أهم أسباب العجز في الميزان التجاري نظرا للفرق الهائل بين قيمة الواردات و قيمة الصادرات. الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي، الميزان التجاري، صادرات، واردات.

Abstract:

Our goal through this research is to review the stages that the industry has gone through, and analyze its impact on the trade balance, by tracking the development of Algerian foreign trade, and highlighting the structure of the Algerian trade balance for the industrial sector, to diagnose the imbalance in the structure of the Algerian trade balance and analyze the causes of the deficit in it while highlighting the contribution of the industrial sector in the volume of exports on the one hand and highlighting the burden of this sector through the volume of imports on the other hand, where the problem of the subject was about the extent of change in the impact of the industrial sector on the trade balance In light of the transition from one economic system to another, it was studied through two axes, in which we dealt with the emergence and development of the industrial sector, analyzing its impact on the trade balance, with an econometric study to this effect we reached conclusions that the industrial sector did not live up to the industrial sector to the role for which it was established as a locomotive of the national economy and that it is one of the most important causes of the deficit in the trade balance due to the huge difference between the value of imports and the value of exports. ...and the value of exports..

Key words: Industrial sector, trade balance, exports, imports

مقدمة:

أهمية القطاع الصناعي ودوره في بعث التنمية الاقتصادية أمرا أجمعت عليه مختلف المدارس الاقتصادية، فإن عملية تجسيده وتسييره قد تنوعت حسب المنطلقات، إشكالية تجسيده جعلت الدول النامية في قلب الاختلاف، الفرق الكبير بين تجربة الدول النامية والدول المتقدمة في كون هذه الأخيرة قد انطلقت بصورة مبكرة في قطار الصناعة في حين أن أغلب الدول النامية لم تمتلك مقومات الصعود اليه. والجزائر كباقي الدول النامية تسعى لإيجاد موطئ قدم على قطار الصناعة العالمي، حيث خرجت غداة الاستقلال بقطاع صناعي هش يخدم استراتيجية صناعية لدولة أخرى، يفتقر إلى أدنى المقومات التي تجعله قطاعا استراتيجيا، و بتبنيها الفكر الاشتراكي الموجه انطلقت في مسيرة تصنيعية من العدم، باعتبار الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو هي الدول التي تعتمد قطاع الصناعات وخاصة الثقيلة منها قاطرة لاقتصادها، وبذلت جهودا معتبرة لبناء قاعدة صناعية صلبة من خلال الأولوية التي منحتها لمختلف الصناعات خاصة الثقيلة منها وهذا بهدف رفع الإنتاجية في القطاعات الأخرى وتنميتها وتزويدها بالمدخلات الضرورية، حيث بلغت الاستثمارات الصناعية في حدود 70 مليار دينار جزائري خلال الفترة (1967-1978) وخصصت أكثر من 155 مليار دينار جزائري فيما بين 1980 و 1990، ليخضع القطاع الصناعي لإصلاحات هيكلية، عضوية ومالية خلال النصف الأول من الثمانينات أفضت الى تبني استقلالية تسيير شركات القطاع العمومي، ومع مطلع التسعينات وانتهاج الجزائر اقتصاد السوق عرف القطاع الصناعي عمليات إعادة هيكلة وتطهير مالي، اندثرت معه العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية إما عن طريق خوصصتها أو تصفيتها أو اجراء تعديلات من أجل استعادة قدرتها الإنتاجية، في ظل برنامج التعديل الهيكلي بإشراف صندوق النقد الدولي، في اعلان ضمني من الدولة عن تنازلها عن التصنيع لصالح القطاع الخاص وتوجيه الموارد الى تهية الظروف لتلائم التوجه الجديد، ورغم هذا فأن القطاع الصناعي لم يتبوأ المكانة المخطط له تبوؤها.

ومع بداية الألفية وعودة الاربحية المالية للدولة تم إطلاق استراتيجية صناعية جديدة تهدف إلى إعادة الاعتبار للنسيج الصناعي الجزائري من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي، كرسست لها استثمارات ضخمة وفقا لاستراتيجيات تنموية تم تكييفها مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية للدولة، بهدف تحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي.

الناظر الى تطور القطاع الصناعي الجزائري، يستشف بشكل جلي تغيرات جذرية في السياسة الصناعية بين فترة كانت فيها عوامل الإنتاج ملك للدولة، وفترة أصبحت متاحة للقطاع الخاص، ومن المفترض لهذا التغير تخفيف العبء المالي عن الدولة من جانبيين: الأول توفير النفقات بالتخلي عن التصنيع لصالح القطاع الخاص، والثاني زيادة الإيرادات من خلال جباية النشاط الصناعي، يمكن القول إن الأمر صحيح إلى حد ما اذا أخذنا المنظور من جانب المالية العامة، لكن عند النظر للقطاع الصناعي من خلال الميزان التجاري، تختلف الرؤية و تتغير المعطيات والمفاهيم: بناء على ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير القطاع الصناعي على رصيد الميزان التجاري الجزائري في ظل تباين النظم الاقتصادية في الجزائر ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الجوهري الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي المراحل التي مر خلالها قطاع الصناعة الجزائري ؟
- ✓ كيف انعكس التغير في النظم الاقتصادية على قطاع الصناعة الجزائري ؟
- ✓ ما الاثر الناجم عن تنازل الدولة عن التصنيع لصالح القطاع الخاص على الميزان التجاري ؟

فرضيات الدراسة :

وللإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية الملحقة به نقدم الإجابات المبدئية التالية المتمثلة في فرضيات الدراسة:

- ✓ شهد القطاع الصناعي تحولات مهمة إلا أن التطور في قطاع الصناعة كان محدود.
- ✓ عدى التغير في ملكية عوامل الإنتاج لم يشهد القطاع الصناعي تغيرات جوهرية.
- ✓ استمرار القطاع الصناعي في المساهمة في عجز الميزان التجاري بالنظر لتبعية هذا الأخير للخارج.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يتعرض لمشكلة عجز الميزان التجاري الجزائري عند أزمات النفط والذي يعد ضبطه تحدّ تعمل الدولة الجزائرية علي إنجازه، كما تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على العبء الكبير للقطاع الصناعي على الميزان التجاري واقتراح الحلول لذلك.

أهداف البحث:

تتلخص أهداف البحث في النقاط التالية:

- ✓ تسليط الضوء المراحل التي مر بها القطاع الصناعي الجزائري؛
- ✓ تتبع تطور التجارة الخارجية الجزائرية؛
- ✓ إبراز هيكل الميزان التجاري الجزائري للقطاع الصناعي؛
- ✓ التعرف الخلل في هيكل الميزان التجاري الجزائري؛
- ✓ تحليل أسباب العجز في الميزان التجاري من خلال إبراز مساهمة القطاع الصناعي في حجم الصادرات من جهة وإبراز عبي هذه القطاع من خلال حجم الواردات من جهة ثانية.

منهجية الدراسة :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب في دراسة وتحليل القطاع الصناعي من منظور الميزان التجاري للجزائر، من خلال تحليل الواقع ومحاولة تحديد الخلل في هيكل الميزان التجاري الجزائري، كما تم الاعتماد على المنهج الإحصائي من خلال رصد لأرقام حول التجارة الخارجية الجزائرية والعمل على تحليل هذه الأرقام لرصد الاختلالات و المسببات واقتراح الحلول، مع تدعيم كل ذلك بدراسة قياسية لقياس أثر التأثير من خلال اعتماد نموذج ARDL .

حدود الدراسة :

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في دولة الجزائر والحدود الزمانية في الفترة الممتدة من 1970 إلى 2022

مع تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين تعكس كل منها نظام اقتصادي بهدف المقارنة بينها لرصد التغيرات في الميزان التجاري. امتدت الفترة الأولى من 1970 إلى 1989 ومثلت النظام الاشتراكي الفترة الثانية امتدت من 1990 إلى 2022 مثلت فترة الإصلاحات المعتمدة من صندوق النقد الدولي إلى غاية التخلي عن سياسة التصنيع عن طريق الخصخصة والتصفية، مروراً بفترة عودة الاستقرار إلى الاقتصاد الوطني الوفرة مالية لفترة معتبرة.

هيكل الدراسة:

بغية الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية الملحقة بها وإثبات صحة الفرضيات من عدمها، وتحقيقاً لأهداف المسطرة، قسمت الدراسة إلى محورين:

المحور الأول: التطرق إلى تطور القطاع الصناعي الجزائري ضمن مختلف المراحل في ظل مختلف المخططات والبرامج.

المحور الثاني : تحليل الميزان التجاري الجزائري فيه تم التطرق إلى تطور التجارة الخارجية للجزائر عموماً والقطاع الصناعي بالخصوص ومن ثم تحليل أثر القطاع الصناعي على هيكل الميزان التجاري الجزائري وفقاً لتقسيم فترة الدراسة مع المقارنة بين الفترات، لاستقراء التغيرات و التعرف على الخلل و للوصول للنتائج واقتراح الحلول، قمنا بدراسة قياسية لقياس أثر التأثير من خلال اعتماد نموذج ARDL .

الدراسات السابقة:

تناول العديد من الباحثين القطاع الصناعي و الميزان التجاري بالدراسة سواء التحليلية أو القياسية منها

● دراسة يدو محمد، بضياف صالح و زوروت رضا تحت عنوان الصناعة في الجزائر بين الواقع و الأمل و أثرها على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1999-2014

موضوع الدراسة تناول الصناعة في الجزائر و سياساتها المطبقة و تداعياتها على الميزان التجاري خارج المحروقات، وتوضيح إيجابيه و/أو سلبية التأثير خلصت الدراسة إلى ضعف الجهاز الانتاجي للجزائر وانخفاض درجة تنوع النشاطات الصناعية، هذا فضلاً عن قدم وسائل الانتاج واساليه وضعف القدرات الفنية للشركات الجزائرية ينتج عنه مستوى منخفض من الكفاءة الانتاجية تداعيات القطاع الصناعي تظهر جلياً من خلال الميزان التجاري خارج المحروقات من خلال تسجيل عجز مزمن ودائم ارتفاع متواصل للعجز واستنزاف الاحتياطات من العملة الصعبة للبلد، مع اضعاف وزن التجارة الخارجية للجزائر

● دراسة ادبوب سارة تحت عنوان مؤشرات الاقتصاد الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2019 دراسة تحليلية-

هدفت الدراسة إلى محاولة معرفة مختلف المؤشرات الصناعية التي تساهم في تفسير مدى تطور القطاع الصناعي الجزائري. ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات كمصدر رئيسي للمداخيل واستمرار تعرضه للصدمات الخارجية التي تمس أسواق الطاقة العالمية، وأصبح ضروريا توجيه الاهتمام للصناعات التحويلية لتنويع الناتج المحلي ومن النتائج التي خلصت إليها: النسبة الأكبر من الواردات الجزائرية ناتجة بالدرجة الأولى عن استيراد التجهيزات الصناعية بمتوسط قدره 35.7 % للفترة 2001 - 2019 ، يليها استيراد المنتجات نصف المصنعة وذلك ب 18.8 % و 25.9 % كأدنى وأعلى نسبة خلال فترة الدراسة. ومن بين التوصيات كان تشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في الصناعات التحويلية لتحسين وخلق منتجات جديدة تنافس السلع المستوردة.

● دراسة مصطفى سفيان تحت عنوان: دراسة تحليلية في تأثير المناطق الصناعية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

هدفت الدراسة إلى تجربة ناجحة على المستوى الدولي في إدارة المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وهي التجربة الفرنسية، من خلال التأكيد على أهمية المناطق الصناعية والمؤشرات الرئيسية مع الأخذ بعين الاعتبار للسياسات البيئية، حيث أثبتت المناطق الصناعية نجاحها عبر العالم كبيئة محفزة لبناء ميزة تنافسية عالمية متقدمة طالما ساهمت بفعالية في التنمية المستدامة للأقاليم والدول الصناعية والعديد من الدول شبه الصناعية التي أنشئت فيها هذه المناطق.

توصلت الدراسة إلى أن المناطق الصناعية يمكن أن تعتبر من الأساليب الحديثة للتوطين الصناعي وفق التجربة الفرنسية تساهم تحقيق التنمية المستدامة بالتعاون بين مختلف القطاعات الاقتصادية

● دراسة مهدي قطوان، اسماعيل بن ديلمى تحت: تنافسية القطاع الصناعي ومساهمته في الاقتصاد الوطني-حالة الجزائر-

الدراسة هدفت الى تحليل ة تبيان القدرة التنافسية للصناعة الوطنية و مدى مساهمتها في الاقتصاد الجزائري، وذلك بإبراز مدى مساهمة كل من قطاعي الصناعة التحويلية و الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات في الميزان التجاري و التوظيف.

خرجت بنتيجة أن الصناعة في الجزائر لا تعاني من نقص الامكانيات أو التجهيزات وان المشاكل تتمحور حول الادارة الرشيدة مقدمة توصية ضرورة ربط النشاط العلمي بالمحيط الاقتصادي، وتحفيز الاطارات والمواهب على الابتكار وترقية نشاط البحث والتطوير، بما يخدم الصناعة الوطنية ويوفر بدائل عن مخرجات السوق الأجنبية

● دراسة عبد الجليل بوزيدي و محسن تومي تحت عنوان:

Nouvelle stratégie industrielle : libérer le potentiel de l'économie algérienne

الغرض من الدراسة كان تسليط الضوء على القطاعات ذات الأولوية التي يتعين تطويرها من أجل تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع النفط، و بالأخص الاستراتيجية الصناعية التي أطلقتها الدولة لعصرنة النهوض بقطاع الصناعة مع ايلاء اهتماما خاصا للخطوات العملية لتنفيذ هذه الاستراتيجية، من خلال مناقشة وتحليل الخطوات العملية لتقديم توصيات من الواقع، كون التحليل والمناقشة لا تقل أهمية عن الاستراتيجية نفسها جاءت النتائج كالتالي

الاعتراف في بعض الحالات بالحاجة إلى التدخل العام والسياسات الصناعية الاستباقية، مع تفضيل استخدام الآليات غير مباشرة لتعزيز التقدم التكنولوجي واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير القدرات التكنولوجية المحلية. امام الدولة تحدي كبير يستدعي خوض معركتين في وقت واحد: تحسين مناخ الأعمال وتنويع الاقتصاد للاستعداد لتحمل الانفتاح الاقتصادي وعصر ما بعد النفط.

● دراسة Muzammil, Muhammad تحت عنوان:

A Comparison of Agricultural, Industrial and Services Sector Impact on Trade Balance: A Case Study of Pakistan

هدفت الى دراسة تأثير القطاع الزراعي والخدمي والصناعي على الميزان التجاري لباكستان ومقارنتها، من خلال دراسة بيانات السلاسل الزمنية من 1980 إلى 2018، مع اعتبار سعر الصرف والتضخم والتطور المالي كمتغير مستقل بينما يتغير متغير القيمة المضافة الزراعية والخدمية والصناعية متغير تابع حسب النموذج لمقارنة التأثير، لتقدير العلاقة على المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، تم استخدام نموذج الانحدار التلقائي لتأخر الموزع (ARDL) للتحقق من العلاقة السببية على المدى القصير والطويل، مع استخدام السببية VECM granger وللتحقق من اتجاه وحجم العلاقة السببية، تقدم توصيات للحد من نطاق العجز التجاري والتحرك نحو الفائض التجاري.

تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في ان دراستنا ركزت الاهتمام على تحليل بيئة التجارة الخارجية للجزائر مع التركيز على تحليل تأثير واردات و صادرات القطاع الصناعي على رصيد الميزان التجاري دون التركيز على القيمة المضافة التي تحدثها الواردات او الصادرات في القطاع الصناعي مع استخدام نموذج الانحدار التلقائي لتأخر الموزع (ARDL) للتحقق من العلاقة السببية على المدى القصير والطويل مع تقديم توصيات للحد من العجز التجاري.

المحور الأول: تطور القطاع الصناعي**أولاً: القطاع الصناعي في ظل النظام الاشتراكي**

يمكن القول أن السلطة الجزائرية الفتية بعد الاستقلال، لم يكن لديها خيار فيما يخص الجانب الاقتصادي، فلا استقلال السياسي كان لابد من تعزيزه باستقلال اقتصادي حتى وإن كان معنوياً كمخالفة النظام الاقتصادي للمستعمر، سعي الجزائر لفك الارتباط بفرنسا دفعها إلى تبني النظام الاقتصادي الموجه، وقد حاولت الجزائر أن تبتكر نظاماً مختلفاً عن المطبق في الدول النامية و دول أوروبا الشرقية، نظاماً واقعياً عملياً قابل للممارسة، نظاماً اشتراكياً وطنياً يسمح بوجود قطاع خاص، نظام متوافق مع قيم المجتمع الجزائري الإسلامية¹ ومثله التصنيع للجزائر لم يكن خياراً مدروساً بل كان نتيجة حتمية لإتباع النظام الاشتراكي، فالفلسفة الاقتصادية للنظام الاشتراكي تقتضي إنشاء أقطاب صناعية أساسها الصناعة الثقيلة تكون قاطرة لباقي القطاعات الاقتصادية، مع ملكية الدولة للنشاط الاقتصادي. مرت التجربة الصناعية الوطنية بمراحل، بداية بسد الفراغ والتسيير الذاتي مروراً بتأميم جل الأنشطة الاقتصادية. واحتكار الدولة للنشاط الصناعي ثم إفساح المجال أمام القطاع الخاص بعد أزمة أسعار النفط في منتصف الثمانينيات.

1- التسيير الذاتي والتأميم:

نتج عن رحيل المعمرين الذين كانوا يعملون على تسيير الشؤون الاقتصادية والإدارية في الجزائر توقف الكثير من الصناعات، وإلى تراجع الإنتاج الصناعي بشكل واضح باستثناء قطاع المحروقات، الصناعات التي توقفت مثلت الشركات الخاصة للمعمرين الذين غادروا، عكس الشركات الكبرى التي كانت تنشط في مجال المحروقات التي بقيت متمسكة بشركاتها. الفراغ الذي خلفه مغادرة المعمرين للشركات الإنتاجية شغله الجزائريين بطريقة عفوية وتلقائية، مما استدعى تدخل الدولة بغية التنظيم لألى يترك الأمر للفوضى ومن أجل الحفاظ على المصالح العامة تم إصدار القرارات التي تركز سياسة التسيير الذاتي في مارس 1963، خصت الوحدات الصناعية الصغيرة الحجم التي تركها المعمرين تقدر بحوالي 330، تخص الصناعات الغذائية، مواد البناء، المحاجر وصناعة الخشب و عدد محدود من الوحدات في مجال الصناعات الحديدية و الميكانيكية و الكهربائية². الشركات الكبرى التابعة في جلها للشركات المتعددة الجنسيات الناشطة في قطاع المحروقات والتي بقيت تشتغل، كانت محل تأميم من طرف السلطات الجزائرية لتعزيز الاستقلال السياسي بالاقتصادي وتوجيه مواردها لخدمة الجزائر التأميم الذي تم على مراحل خلال الفترة الممتدة بين 1967-1971 على النحو التالي:

* تأميم شركة BP British Petroleum في بداية 1967.

* تأميم شركة ESSO.MOBIL OIL في 24 أوت 1967.

* تأميم شركة SHELL في ماي 1968.

* تأميم الشركات البترولية الفرنسية في 24 فيفري 1971 بعد فشل المفاوضات بين الجزائر و فرنسا، وذلك بسبب رفض الشركات الفرنسية لرفع سعر البترول من 2.08 دولار للبرميل إلى 2.85 دولار للبرميل

2- المخططات الاقتصادية:

عرفت هذه المرحلة خمس مخططات تنموية متتابعة ميز المخططات الثلاث الأولى التركيز على الصناعة وإعطائها أهمية كبرى بالمقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، في حين كان المخططين الآخرين لمراجعة لتقييم وتقويم النقائص المسجلة في المخططات السابقة وتعديل السياسة الصناعية من خلال تشجيع تطوير الصناعة الخفيفة العامة والخاصة وإنجاز الأشغال العمومية (بناء السكن، الطرق، السدود، المدارس والمستشفيات...الخ)³.

جدول رقم: 1 الأرصدة المالية المخصصة للمخططات الاقتصادية المنفذة خلال مرحلة الاقتصاد الموجه الوحدة مليار دينار

القطاع	القطاع الفلاحة والري	قطاع الصناعة	القطاع الشبه منتج	الهياكل الأساسية	المجموع
الغلاف المالي المخصص للمخطط الثلاثي	1.62	5.40	0.46	1.58	9.06
الغلاف المالي المخصص للمخطط الرباعي الأول	4.94	12.40	1.87	8.54	27.75
الغلاف المالي المخصص للمخطط الرباعي الثاني	16.72	50.00	10.50	33.00	110.22
الغلاف المالي المخصص للمخطط الخماسي الأول	47.10	155.46	55.40	142.04	400
الغلاف المالي المخصص للمخطط الخماسي الثاني	79	174.2	59.65	237.15	550

المصدر: العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص ص 74-85.

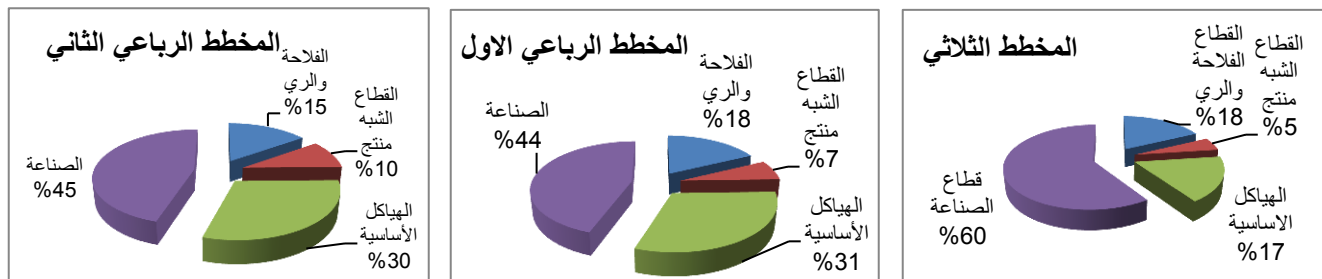
يمكن اعتبار المخطط الثلاثي كمرحلة تجريبية للنظام الاشتراكي، كان الهدف منه التمهيد وتحضير الوسائل المادية والبشرية لتنفيذ باقي المخططات وتم فيه التحسيد بوضوح توجه الدولة الاعتماد على التصنيع لتحقيق التنمية، و يتجلى ذلك في تخصيص القسم الأكبر الغلاف المالي المخصص الاستثمار لقطاع الصناعة ما نسبته 60% من الاعتمادات المالية كان نصيب قطاع المحروقات منها 42%.

المخططين الرباعيين يعتبران مرحلة تجسيد السياسة التصنيعية و البناء الاقتصادي، فالمخطط الرباعي الأول كان بداية إنشاء الصناعات الثقيلة التي ستكون قاطرة التنمية، والتركيز على قطاع المحروقات باعتباره المصدر السهل لتمويل الاستثمارات المقررة من خلال عائدات البترول

والمخطط الرباعي الثاني عبارة عن امتداد واستمرار في المخطط الأول في تنفيذ والعمل على تحقيق أهداف التنمية، باستثناء الاعتمادات المالية المرصودة لكل مخطط لا نلمس اختلاف جوهري بين المخططات فهي في مجملها ترمي لتحقيق هدفين أساسيين هما⁴:

- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد.
 - الاعتماد على التصنيع كأهم عامل بين عوامل التنمية الاقتصادية، فمفهوم الدولة عند الدول النامية و المتقدمة: هي التي تعتمد على التصنيع، عكس الدول المتخلفة تعتمد على الزراعة بشكل أساسي.
- الأولوية المتاحة للصناعة شهدت تبينا من حيث نسب توزيعها على القطاعات الصناعية فالمحروقات تلقت أكبر حصة فصناعة الحديد والصلب و الميكانيك، أي الصناعات الثقيلة وبصفة أقل الصناعات الخفيفة.

شكل رقم 1: توزيع الاستثمارات في المخطط الثلاثي و المخططين الرباعيين



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 1

يظهر جليا في الشكل النزعة الصناعية في التخطيط ضمن المخططات الثلاث والتي نالت القسط الأكبر من الاستثمار 60%، 44%، 45% على التوالي وبالرغم من تراجع النسبة المخصصة للصناعة من مجمل مبالغ الاستثمار في المخططين الرباعين مقارنة بالمخطط الثلاثي إلا أنه عوض بضخامة المبالغ المالية المخصصة للاستثمار فنصيب الصناعة في المخطط الرباعي الأول 12.4 مليار دينار أكبر من المبلغ الكلي المخصص للاستثمار في المخطط الثلاثي 9.06 مليار، ونلاحظ نفس الأمر مع الرباعي الثاني، الصناعة 50 مليار مجموع المبالغ المستثمرة في المخطط الرباعي الأول 27.75 مليار.

مع ارتفاع في نسبة الاستثمار في القطاعين الشبه منتج و الهياكل الأساسية من 5% و 17% المخطط الثلاثي إلى 7% و 10% للقطاع الشبه منج وإلى 30% في المخططين الرباعين بالنسبة لقطاع الهياكل الأساسية يوضع عمل الدولة على تحسين الظروف المعيشية، فيما حافظت الفلاحة على نسبة مستقرة من الاستثمار في حدود 18% مع تراجع بسيط في المخطط الرباعي الثاني.

التركيز على النشاط الصناعي بصفة عامة، والمحروقات بصفة خاصة في المخططين الرباعي الأول والثاني أدى إلى حدوث اختلالات في توازنات الاستثمارات الوطنية، فالشركات القوية كان لها القدرة على التأثير على القرارات، وتم إهمال توظيف الأموال في باقي القطاعات الأخرى مثل الزراعة، أو الهياكل القاعدية مثل (الطرق، السكن، المستشفيات، المدارس... الخ).⁵

الاعتماد على القروض الخارجية في تمويل الاستثمارات الضخمة المخطط لها في ظل عدم كفاية الموارد المحلية من جهة، وارتفاع فاتورة الواردات من التجهيزات و المواد الأولية والسلع الوسيطة والنهائية وعجز الصناعة المحلية في تحقيق الأهداف المخطط لها، وارتفاع الأعباء على الخزينة العمومية تجاه المؤسسات التي غالبا ما كانت تعاني عجز يتم تمويله بقروض فرض على الدولة مراجعة السياسة الاقتصادية وهو ما نلاحظه في المخططين اللاحقين.

برزت السياسة الإصلاحية من خلال المخططات الخماسية في الفترة (1980-1989) حيث عمل على إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني مظاهر⁶:

- إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية توزيعا متوازنا بين مناطق البلاد
- مراجعة استراتيجية التنمية على أساس اعتماد أولوية الاستثمارات في قطاع الهياكل الأساسية والاقتصادية والاجتماعية بنسبة تفوق 51%.
- استثمار و ترمين الطاقات الاقتصادية المتاحة، من خلال تحسين مستوى استغلال الطاقات الإنتاجية الوطنية في الزراعة والصناعة و الإنجاز التي تشكو من الانخفاض.
- تدعيم شروط إسناد القطاع الإنتاجي عن طريق تنمية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في النقل و السكن و التكوين و الصحة ...

الهدف من هذه السياسة كان تنظيم الاقتصاد الوطني و تطوير قطاع الفلاحة والري بهدف خلق ثروة محلية تؤدي إلى تقليل الاعتماد المالي على الخارج.

لجأت السلطات إلى هذا المخطط لفك الارتباط، و التقليل من الاعتماد على الخارج وكذا لتنظيم الاقتصاد والاعتناء بالزراعة، وخصصت مبالغ مالية هامة لتطوير وتنمية القطاعات المنتجة، لتحقيق التنمية لم تتجسد على أرض الواقع، بسبب الأزمة البترولية سنة 1986⁷

شكل رقم 2: توزيع الاستثمارات في المخطط الثلاثي و المخطط الرباعي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 1

على الرغم من تقليص حصة الصناعة من الاستثمار وخفضها إلى 39% في المخطط الأول و 32% في المخطط الثاني إلا أنها بقيت تحصل على حصة معتبرة من الاستثمار، على الرغم من التوجه نحو تنمية القطاعات التي همشت في المخططات السابقة إلا أن قطاع الفلاحة والقطاعات الشبه منتجة (الصحة والتعليم) بقيت نسب الاستثمار المخصصة لها تراوح مكانها 12%، 14% على التوالي في المخطط الأول 14%، 11% على التوالي في المخطط الثاني، لا تختلف كثيرا عن 15%، 10% خلال المخطط الرباعي الثاني، التغير الوحيد الواضح يتجلى في قطاع الهياكل الأساسية الذي شهدت فيه النسب المخصصة للاستثمار ارتفاعا واضحا فمن 30% خلال المخطط الرباعي الثاني إلى 35% خلال المخطط الخماسي الأول ف 43% في المخطط الخماسي الثاني في سعي من الدولة لتوفير مناخ مناسب لتحفيز إنشاء قطاع خاص واستقطاب استثمار أجنبي، بعد تهيئة الأراضية القانونية بإصدار القانونين 82/11 و 82/12 بتاريخ 28 أوت 1982 تم من خلالها فتح المجال أمام القطاع الخاص، ومنحه أهمية كبيرة الوطني والأجنبي على السواء.

مظهر آخر من مظاهر الإصلاح تجسد في إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية هيكليا وماليا بتجزئتها إلى وحدات اصغر بهدف التحكم الأفضل في التسيير، فاستمرار مديونية المؤسسات الوطنية والعجز على التحكم في تسييرها والمشاكل المختلفة المتعلقة بوظائف التموين، الإنتاج والتوزيع، تم إرجاعها إلى ضخامة المؤسسة الوطنية، وحل هذه المشاكل، قامت الدولة سنة 1982 بإعادة الهيكلة العضوية لهذه المؤسسات، فتقرر تقسيم المؤسسات الوطنية الكبرى إلى عدد من المؤسسات العمومية أصغر حجما وأكثر تخصصا وأسهل إدارة تقوم على مبدأ التخصص العمودي (الإنتاج، التوزيع، والتخطيط) وعلى التخصص الأفقي (أي التخصص في النسيج القطني، النسيج الحريري... وغيره)⁸

فمن مجموع 70 مؤسسة وطنية عمومية كبيرة، تم ميلاد 474 مؤسسة عمومية ذات مقاييس وطنية و جهوية و 779 مؤسسة عمومية ولائية و 1086 مؤسسة عمومية بلدية⁹

ثانيا: القطاع الصناعي في ظل اقتصاد السوق:

على الرغم من حجم وأهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري، و الإصلاحات الإرادية التي عرفت الجزائر في فترة الثمانينات، من إعادة هيكلة عضوية ومالية ومنح الاستقلالية للمؤسسات، لم تؤت ثمارها، نظرا لتباطؤها، بفعل القيود والممارسات الإدارية من جهة، والأزمة النفطية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986¹⁰ من جهة واستمرار العبء المالي على الخزينة العمومية نتيجة لعجز القطاع ماليا من جهة ثالثة، وقلة الاستثمارات الخاصة في القطاع الصناعي على الرغم من إفساح المجال أمام القطاع الخاص بعد قانوني 82/11 و 82/12 بتاريخ 28 أوت 1982 وما تلاهما من قوانين.

أجبرت الدولة على التخلي عن قطاع الصناعة تحت توجيهات صندوق النقد الدولي في ظل اتفاقية stand-by، وبرنامج التعديل الهيكلي في ظل توصيات صندوق النقد الدولي بتخفيض النفقات العمومية لاستعادة التوازنات المالية حيث لجأت إلى خصخصة المؤسسات الصناعية، و حل المؤسسات العاجزة الغير قابلة للخصخصة وتسريح العمال، حيث والى غاية 30 جوان 1998 وصل عدد المؤسسات الصناعية التي تم حلها 443 مؤسسة منها 60 مؤسسة وطنية و 383 مؤسسة محلية¹¹، فيما كان مصرير 417 مؤسسة أخرى الخصخصة ما بين خصخصة كاملة وخصخصة جزئية في الفترة الممتدة ما بين 2003 و 2007، الجدول التالي يوضح حصيلة الخصخصة خلال هذه الفترة.

جدول رقم: 2 حصيلة الخصخصة في الجزائر سنوات 2003-2007

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع	%
طبيعة العملية							
الخصخصة الكلية	5	7	50	62	68	192	46.04
الخصخصة الجزئية (< 50%)	1	2	11	12	7	33	07.91
الخصخصة الجزئية (> 50%)	0	3	1	1	6	11	02.63
التنازل لصالح العمال الأجراء	8	23	29	9	0	69	16.54
الشراكة (مشروعات مشتركة)	4	10	4	2	9	29	06.95
بيع الأصول لصالح الخواص	2	13	18	30	20	83	19.90
المجموع	20	58	113	116	110	417	%100

المصدر: الداوي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية-

المجلد 25 - العدد الثاني- 2009 ص 273

تجدر الإشارة أن الفترة التي نفذت فيها الخصخصة جاءت بعد انتهاء برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) وان الدولة غير ملزمة بالخصخصة، نظرا لانتهاء التزامها تجاه صندوق النقد الدولي مع انتهاء برنامج التعديل الهيكلي، هذا فضلا عن كون الدولة خرجت الضائقة المالية بعد انتعاش أسعار النفط ابتداء من سنة 2004، المضي في عملية الخصخصة يؤكد الإيديولوجية الاقتصادية الجديدة المتبعة من طرف الدولة التي تتلخص في التخلي عن التصنيع لصالح القطاع الخاص، ويظهر ذلك جليا من خلال الجدول فالخصخصة الكلية للمؤسسات الصناعية كانت السمة الغالبة في عملية الخصخصة تليها بيع الأصول لصالح الخواص فالتنازل لصالح الأجراء، الخصخصة الكلية هي البديل المفضل بين البدائل المطروحة لطرفي العملية (الدولة والقطاع الخاص) ما يفسر التطور المتصاعد من سنة إلى أخرى ويعكس رغبة الدولة في التخلص النهائي من عبء المؤسسات العمومية.

القطاع الصناعي في ظل برامج التنمية الاقتصادية الجديدة

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

جاء هذا البرنامج في الجزائر كهدف استراتيجي لتحسين مستوى معيشة المواطنين وتعميم التطور الاقتصادي، بهدف إعطاء دفع للأنشطة الاقتصادية عبر الوطن بغرض خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية، وقد أقر هذا البرنامج في أفريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 تبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج، ما يقارب 7 مليار دولار.¹²

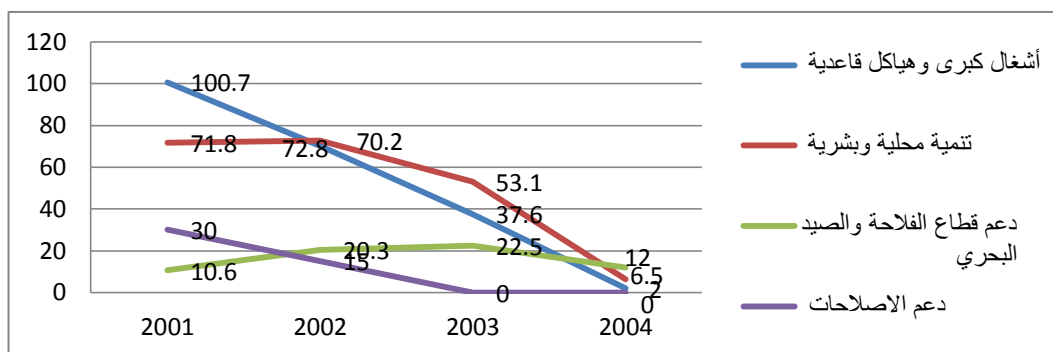
ويتمحور البرنامج حول تدعيم أنشطة الإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف المجالات، وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 3: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي.

السنوات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ (مليار دينار)	مجموع النسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1%
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8%
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4%
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6%
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	100%

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي، للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة 20، ص 139.

شكل رقم 3: التوزيع حسب القطاعات للمبالغ المرصودة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول أعلاه

يلاحظ من الشكل أن المخصصات الموزعة تركزت في السنتين الأوليتين من فترة تنفيذ البرنامج وهذا يعكس رغبة الدولة في تسريع لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي من ناحية معدلات النمو الاقتصادي وإنشاء مناصب العمل كما يمكن ملاحظة أن قطاع الفلاحة و الصيد البحري حافظ على نفس الوتيرة تقريبا من الدعم والاستثمار العمومي في محاولة لبعث القطاع نظر لما يكتسبه من أهمية. كما يلاحظ التركيز على المشاريع التي بإمكانها امتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة العاطلة، حيث نجد إن أكثر من 90 % من الغلاف المالي وجهت لإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية المحركة للشغل.

فيما يتعلق بالقطاع الصناعي تبنت الدولة استراتيجية خاصة بإنعاش قطاع الصناعة ابتداء من سنة 2006 موجه للمؤسسات العمومية يهدف الى النهوض بهذه المؤسسات من خلال اعطاء نفس جديد للقطاع من خلال نظرة جديدة للتنمية الصناعية تعيد تشكيل السياسات الصناعية بهدف تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

مع الاستمرار في ترسيخ النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينيات، وبالخصوص الإصلاح البنكي، إنشاء سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.

الاستراتيجية التي بنيت على ثلاث مراحل تمثلت الأولى في تطوير مناطق التنمية الصناعية المندمجة المقرر في أفق 2009. ويشمل إنشاء مناطق تنمية الصناعية المندمجة، أقطاب تكنولوجية و مناطق متخصصة ثم إنشاء مناطق نشاط متعددة الميادين كمرحلة ثانية " لتختتم المرحلة الثالثة والآخر بتكوين أقطاب تكنولوجية¹³

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

يمكن إبراز مفهوم سياسة دعم النمو في أنها آلية مكاملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو والتخفيف من البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضاعفة من خلال الناتج والإنتاجية¹⁴، وقد جاء هذا البرنامج في ظروف حسنة يعيشها الاقتصاد الجزائري واستغلال الانفراج المالي وقد اهتم هذا البرنامج بالتشغيل والصحة والأشغال العمومية وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

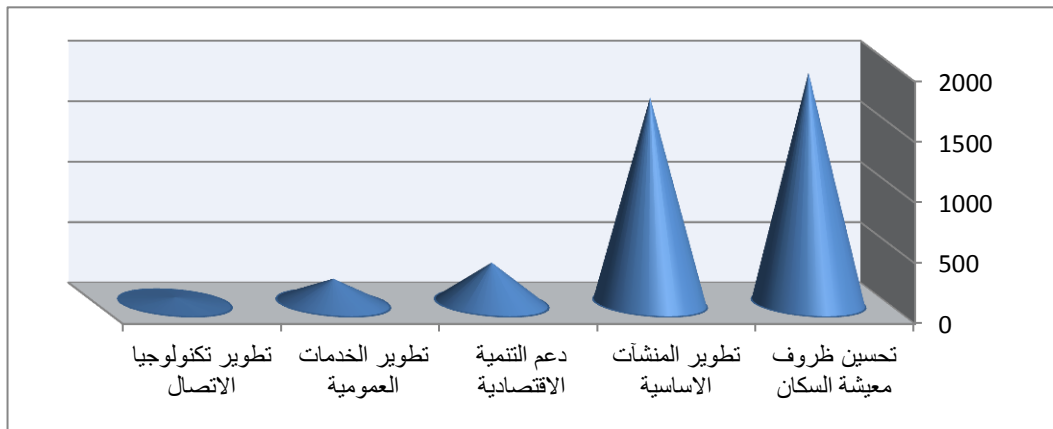
جدول رقم 4: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

القطاعات	المبالغ المالية المخصصة (مليار دينار)	النسبة
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5%
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5%
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8%
تطوير الخدمات العمومية	203.9	4.8%
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.1%
المجموع	4202.7	100%

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 02، على الموقع www.premier-ministre.gov.dz

البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار، أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 140 مليار دج¹⁵

شكل رقم 4: التوزيع حسب القطاعات للمبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول أعلاه

يتضح من الشكل أن محور تحسين ظروف معيشة السكان خصص له النصيب الأكبر من المبالغ وذلك للأهمية التي يكتسبها هذا المحور في تطوير الأداء الاقتصادي، كما نلاحظ الاهتمام بدعم الاستثمار وعمليات الإنتاج من خلال محور تطوير المنشآت الأساسية من أجل خلق بيئة محفزة على الانتاج.

3- البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014:

هو استراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، ويهدف إلى تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن وهو يدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها بداية سنة 2000، ويشكل القاعدة والحرك لرؤية وسياسة تنمية مستهدفتين.¹⁶

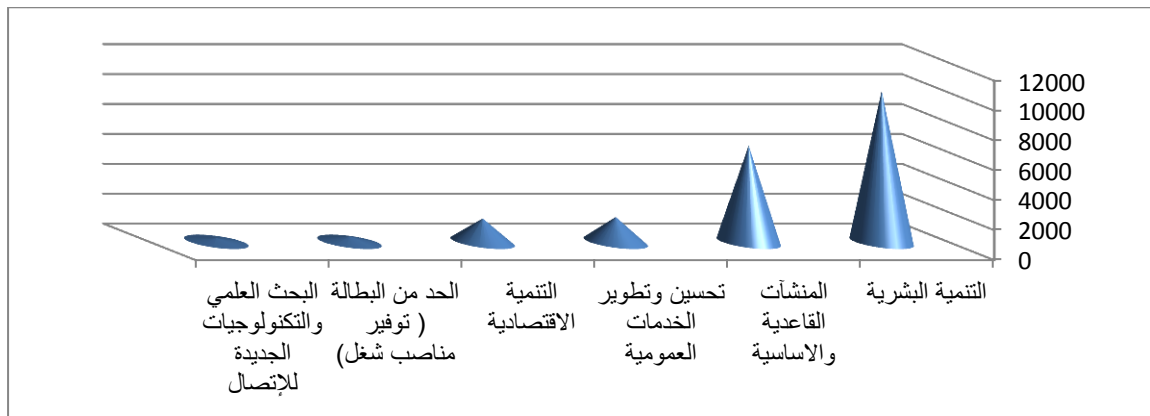
جدول رقم 5: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية.

القطاعات	المبالغ المالية المخصصة (مليار دينار)	النسبة
التنمية البشرية	10122	49.5%
المنشآت القاعدية والاساسية	6448	31.5%
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	8.16%
التنمية الاقتصادية	1566	7.7%
الحد من البطالة (توفير مناصب شغل)	360	1.8%
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال	250	1.2%
المجموع	21214	100%

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء ، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

رصدت ضمن هذا البرنامج الخماسي مبالغ مالية هامة بلغت 286 مليار دولار ما يمثل 21214 مليار دينار وهو يشمل:¹⁷
برنامجا جاريا إلى نهاية 2009، بمبلغ 9680 مليار دينار (يعادل 130 مليار دولار)، وبرنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دينار (أي 155 مليار دولار)، تستهلك مشاريع التنمية البشرية حوالي 50% من قيمة الاستثمارات العمومية المسخرة للفترة 2010-2014 ما يعادل 10122 مليار دينار.

شكل رقم 5: التوزيع حسب القطاعات للمبالغ المخصصة للبرنامج الخماسي للتنمية



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول أعلاه

يتضح من الشكل استمرار الدولة على غرار البرنامج السابق في تخصيص الجزء الأكبر من النفقات لتحسين ظروف معيشة وكذا تطوير المنشآت القاعدية الأساسية في مواصلة للسياسة المنتهجة الرامية لخلق الظروف الملائمة والبنية اللازمة للأداة الوطنية للإنتاج من أجل تطويرها وكذا جذب استثمارات منتجة جديدة.

4- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019:

يعتبر هذا البرنامج امتداد للبرامج السابقة وقد بدأ تنفيذه بداية من 2015، و تم فتح حساب رقم 143-302 الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو 2015-2019، تمثلت أهداف البرنامج فيما يلي:¹⁸

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... الخ؛ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.
- بلوغ نمو قوي للنتائج المحلي الخام؛ بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019.
- إيلاء الاهتمام أكثر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.

- استحداث مناصب الشغل؛ ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
 - إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.
- مع حلول سنة 2015 واستمرار انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2016 . وفتح حساب رقم 145-302 باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دينار، الأمر الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (2017-2019) وتم تجميد العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى ما يؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل.

سعت الجزائر كحل لتبني نموذج اقتصادي اهم مرتكزاته تخفيض المقاتلانية في الجزائر وذلك بالحد وتذليل العراقيل والأعباء الإدارية التي تحد من عمل وتوسع الشركات في الجزائر مع إعادة تنظيم السياسات الصناعية القطاعية وفق 4 محاور رئيسية:

➤ دعم القطاعات التي تتمتع الجزائر فيها بمزايا نسبية من الموارد الطبيعية (الزراعة، الثروة الحيوانية، التعدين، الكربوهيدرات) بحيث أن الهدف في أفق 5 إلى 7 سنوات، هو عدم تصدير الموارد الخام والوصول إلى حصة متزايدة ذات أهمية من القيمة المضافة في الجزائر.

➤ دعم القطاعات التي تتمتع فيها الجزائر بمزايا نسبية، وهذا لآثارها الخارجية على الاقتصاد الكلي

➤ استهداف الواردات من خلال استراتيجية بديلة للاستعاضة جزئيا أو كلياً عن استيراد المنتجات شبه المصنعة أو المنتجات النهائية التي يستوردها الإنتاج الصناعي المحلي اليوم

➤ دعم تطوير الأنشطة الصناعية في القطاعات التي تكون فيها مرونة الدخل على المدى الطويل مهمة من أجل وضع جهاز الإنتاج الجزائري على قطاعات حاسمة أين تكون هناك منافسة دولية حالية ومستقبلية.

حيث قامت وزارة المالية بنشر النموذج عبر موقعها الإلكتروني، موضحة أن الهدف من وراءه يتمثل في تحقيق نسبة نمو خارج المحروقات بـ 6.5 بالمائة ما بين سنتي 2020 و2030. تجدر الإشارة ان العمل بالنموذج الجديد توقف مع اشتداد الازمة المالية وتغيير النظام السياسي بعد حراك 2019 و ما تلاها من تبعات الازمة الصحة بعد انتشار فيروس كورونا.

خلاصة المحور الاول

بنت الجزائر استراتيجيتها للتنمية على أساس نظرية الأقطاب و خلق محرك للاقتصاد، عملت على تطوير القطاع الصناعي الموروث عن الاستعمار غداة الاستقلال، ثم دججه في المؤسسات الوطنية لاحقا بعد تأميم الشركات الصناعية الأجنبية واحتكار الدولة للاقتصاد، وبعد عجز الدولة عن تحقيق الأهداف المرجوة، سعت لتطبيق إصلاحات ذاتية من اجل تدارك وبعث نفس جديد في القطاع، انتهت بالفشل، لتبشر سلسلة من الإصلاحات المفروضة من صندوق النقد الدولي أفضت إلى خصخصة القطاع، وتخلى الدولة عن دور الرقابة والتخطيط وإفساح المجال أمام القطاع الخاص، وبعد استرجاع الدولة لعافيتها المالية وبعث الاستثمار العمومي من جديد مع بداية الألفية تجنبت الدولة الاستثمار المباشر في القطاع الصناعي واقتصرت على الدعم المقدم للمؤسسات التي تعاني من العجز بالإضافة إلى برنامج دعم وانهاش القطاع الصناعي الذي هدف إلى تأهيل وانهاش الاقتصاد، هذه الجهود لم تثمر كما يجب خصوصا مع عودة الأزمة المالية سنة 2014 بعد تراجع أسعار النفط، كما قدمت الدولة نموذج اقتصادي على المدى المتوسط تمحور حول الصناعات التركيبية بهدف رفع النمو لاقتصادي وتعويض المداخيل النفطية النموذج الذي لم يعرف يتجسد لعدة أسباب أهمها غياب التمويل بالإضافة للإغلاق جراء الأزمة الصحية العالمية أزمة كورونا.

المحور الثاني تحليل التغير في أثر القطاع الصناعي على الميزان التجاري

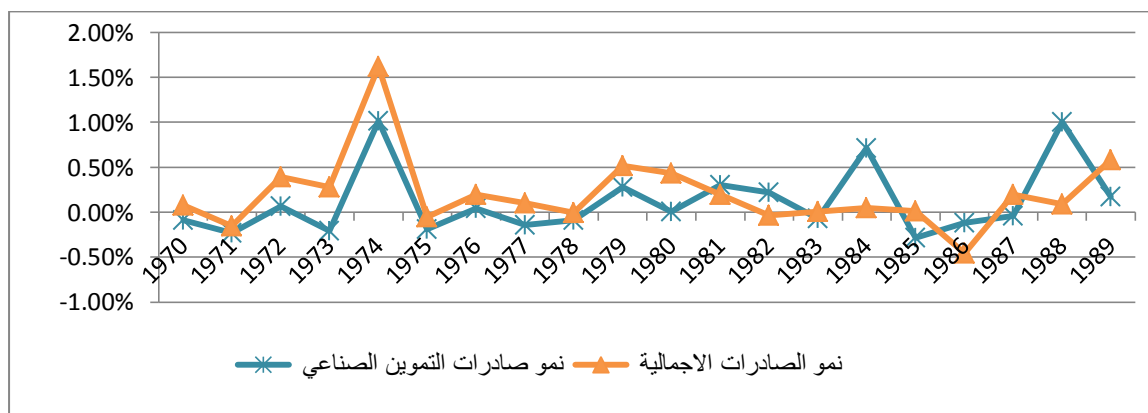
خلال هذا المحور سنعمل على تحليل بيانات التجارة الخارجية بصفة عامة وبيانات التجارة الخارجية للقطاع الصناعي المكون فئتين فئة الآلات والتجهيزات الصناعية وفئة التموين الصناعي وتشمل المواد الأولية والمواد النصف مصنعة من خلال تقسيم فترة الدراسة إلى قسمين يمثل كل قسم فترة زمنية لنظام اقتصادي بهدف لتسهيل عملية التحليل والمقارنة

أولا: تحليل هيكل التجارة الخارجية للقطاع الصناعي

1- تحليل نمو الصادرات الإجمالية و صادرات القطاع الصناعي

نستعرض هنا تطور نمو صادرات القطاع الصناعي مع استثناء صادرات فئة الآلات والتجهيزات الصناعية كون هذه الأخيرة قيمه صغيرة جدا و نسب النمو تمون مرفعة جدا صعودا ونزولا ولا تخدم الهدف من الدراسة مع مقارنتها بنمو الصادرات الإجمالية .

شكل رقم 6: نمو الصادرات الإجمالية و صادرات القطاع الصناعي للفترة 1970-1989



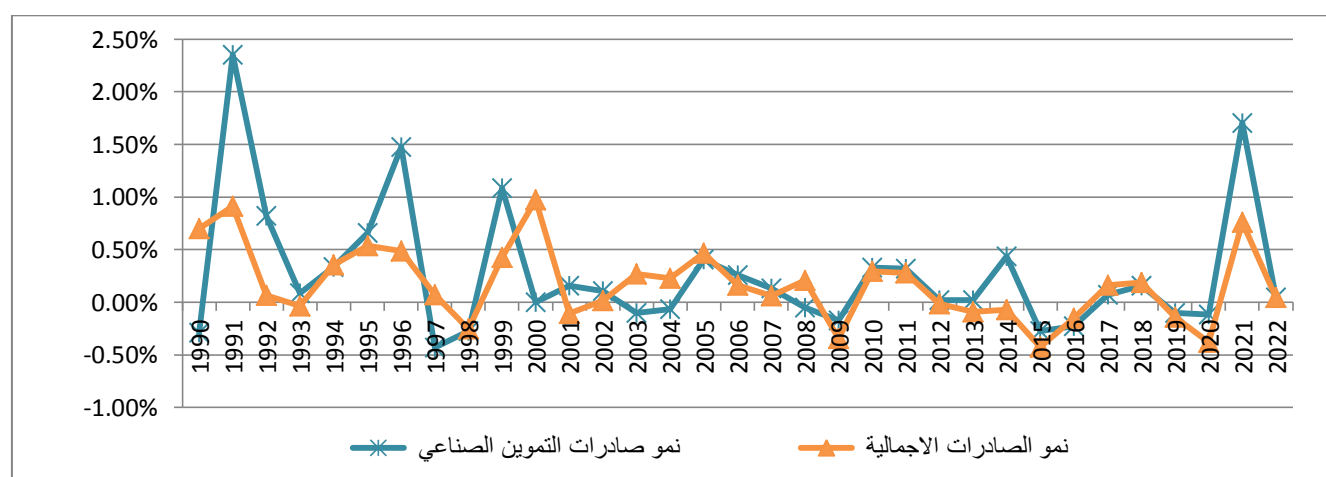
المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 1

من خلال الشكل رقم 6 نلاحظ تماثل في اتجاه النمو بين الصادرات القطاع الصناعي المواد الأولية و المواد النصف مصنعة و إن كانت نسب النمو مختلفة اذا استثنينا 1984 و 1988 حيث سجلت الصادرات الإجمالية نمو سالب في حين سجلت صادرات القطاع الصناعي نموا إيجابيا يمكن تفسير النمو في المتعلق بسنة 1984 بفقاعة الإصلاحات التي توجي بنجاح الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الجزائر بداية الثمانينات التي تلاشت في السنة الموالية قبل الدخول في أكبر أزمة عرفها الاقتصاد الوطني سنة 1986 أما ارتفاع صادرات القطاع الصناعي سنة 1988 يرجع إلى سياسة التصدير لتعويض تراجع إيرادات البترول، والتي لم يكن لها مردود إيجابي نظرا لتبعية القطاع الصناعي للخارج من حيث المدخلات، هذا لم يمنع الدولة في الاستمرار في السياسة التصديرية، لذا نجد نمو الصادرات من المواد الأولية المواد النصف مصنعة يتراجع ليعود للارتفاع مرة أخرى سنتي 1991 و 1996، الفترة التي طبقت الجزائر فيها توصيات صندوق النقد الدولي من خلال اتفاقية stand-by، وبرنامج التعديل الهيكلي.

مع مطلع الألفية وبعودة الاستقرار لسوق النفط و تحسن أسعاره عادة اتجاه نم الصادرات الإجمالية وصادرات القطاع الصناعي للتماثل في اتجاهات النمو باستثناء سنة 2014، السنة التي عرف منتصفها صدمة نفطية أدت إلى نمو سلب للصادرات الإجمالية مقابل نمو إيجابي لصادرات القطاع الصناعي.

صادرات القطاع الصناعي سجلت نمو في حدود أو يتجاوز نسبة 100% حيث سجل 100% سنة 1974 و سنة 1988 ونسبة 235% سنة 1991 ونسبة 147% سنة 1996 ونسبة 108% سنة 1999 ونسبة 170% سنة 2021، غير أنها نسب لا تعكس أهمية القطاع وقوته بقدر ما تعكس ضعف وبساطة قيمة صادرات القطاع فهي لم تتجاوز 0.6 مليار دينار سنة 1974 بنسبة لا تتجاوز 0.3% من إجمالي الصادرات، 1.5 مليار دينار بنسبة لا تتجاوز 3.2% من إجمالي الصادرات سنة 1988، 4 مليار دينار بنسبة لا تتجاوز 1.8% من إجمالي الصادرات سنة 1991، 44.2 مليار دينار سنة 1996 بنسبة في حدود 6% من إجمالي الصادرات 38.3 مليار دينار بنسبة لا تتجاوز 5% من إجمالي الصادرات سنة 1999، 3.7 مليار دولار بنسبة 9.5% من إجمالي الصادرات سنة 2021 وهي أعلى نسبة حققت خلال فترة الدراسة ما يظهر بوضوح في الشكل أدناه.

شكل رقم 7: نمو الصادرات الإجمالية و صادرات القطاع الصناعي للفترة 1989-2022

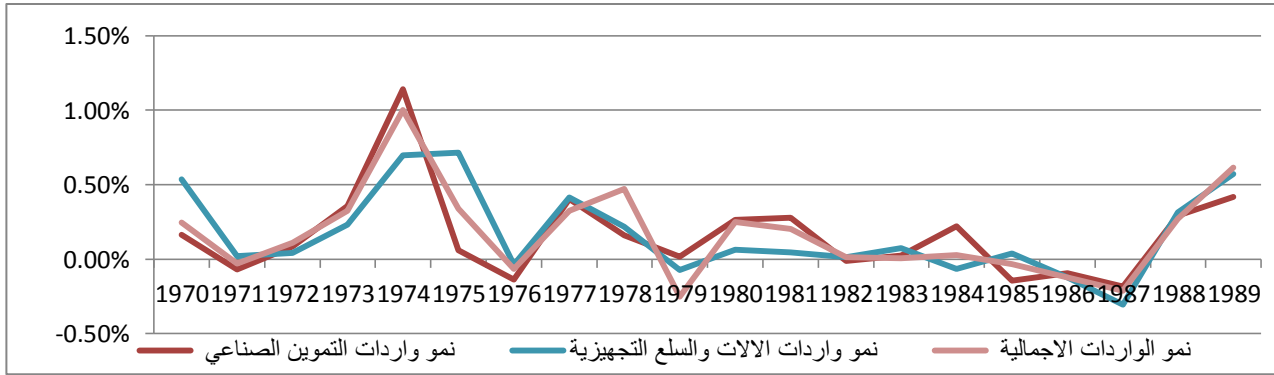


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 1

2- تحليل نمو الواردات الإجمالية و واردات القطاع الصناعي

نستعرض هنا تطور نمو واردات القطاع الصناعي بما في ذلك صادرات فئة الآلات والتجهيزات الصناعية، المواد الأولية و المواد النصف مصنعة بالمقارنة مع إجمالي الواردات

شكل رقم 8: نمو الواردات الإجمالية و واردات القطاع الصناعي للفترة 1970-1989



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 1

من الشكل أعلاه نلاحظ تناغم في اتجاه نسب النمو بين الواردات الإجمالية و واردات القطاع الصناعي من واردات الآلات و السلع التجهيزية وكذا المواد الأولية والسلع النصف المصنعة وذلك لسبب بسيط هو أن واردات القطاع الصناعي تشكل ثلثي إجمالي الواردات، نسبة النمو في الواردات بلغت أوجها سنة 1974 بنسبة فاقت 100% وهذا يعكس الديناميكية التي شهدتها القطاع الصناعي إبان الثورة الصناعية خلال المخططين الرباعين في سبعينيات القرن العشرين.

تراجع الواردات سنة 1979 يعود إلى قرار الدولة تخفيض وارداتها عموما من فرنسا سنة 1978 ليظهر خلال السنة المالية بنسبة نمو سالبة قدرت ب 25%، كما يعود تراجع الواردات عموما سنة 1987 إلى تراجع إيرادات الصادرات في ظل أزمة نفطية من جهة وأزمة مديونية من جهة ثانية.

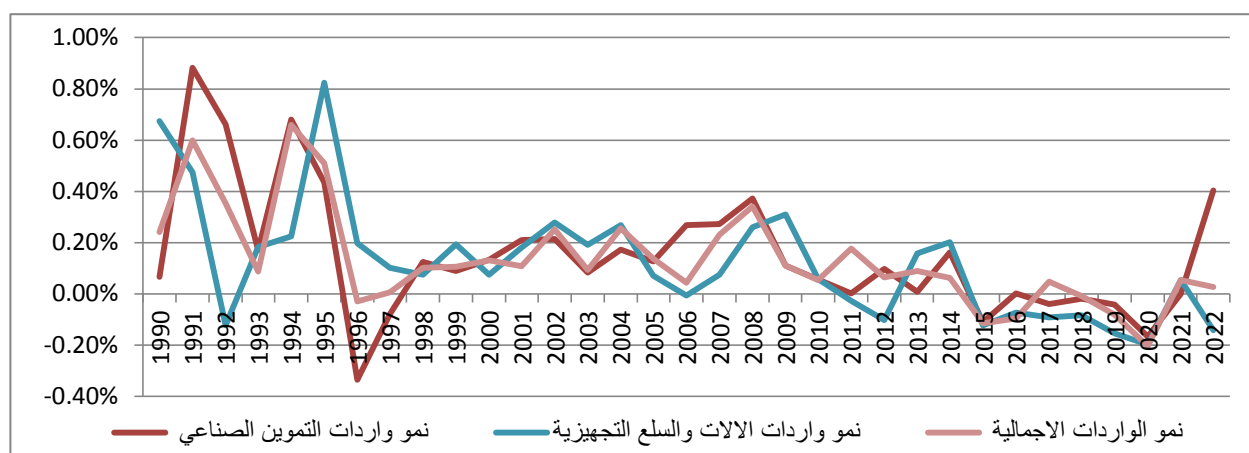
ارتفاع الواردات إجمالا و واردات القطاع الصناعي من واردات الآلات و السلع التجهيزية وكذا المواد الأولية والسلع النصف المصنعة خلال الفترة 1988-1991 يرجع بالأساس إلى رهان الدولة على القطاع الصناعي في تعويض المدخيل من العملة الصعبة، الناجمة تراجع إيرادات النفط و النتيجة ارتفاع فاتورة التجهيزات الصناعية، تؤدي إلى استهلاك الإيرادات النفطية المنخفضة دون تحقيق النتائج المرجوة.

النمو الإيجابي للواردات لم يستمر طويلا ليتراجع خلال سنتي 1992 و 1993 تحت ضغط تراجع الإيرادات وارتفاع خدمات الدين الخارجي ثم يعاود الارتفاع ابتداء من سنة 1994 السنة التي عرفت تحريرا تاما للتجارة الخارجية نتج عنها حمى استيراد مرتفعة فرض على الدولة إعادة فرض القيود على الواردات للتحكم في الوضع للضغط على الواردات، حافظت واردات الآلات والسلع التجهيزية على النمو الإيجابي وتراجعت نمو الواردات الإجمالية ليسجل نموا سلبيا في حدود 3% والتراجع الكبير كان في واردات التموين الصناعي مسجلة نمو سلبيا في حدود 34%

خلال الفترة الممتدة بين 1998 و 2014 حافظت الواردات على معدل نمو إيجابي تراوح ما بين 0.14% و 37% فيما يتعلق ب واردات التموين الصناعي و 4.34% و 17.63% فيما يتعلق بالواردات الإجمالية أما واردات الآلات والسلع التجهيزية فسجلت نموا سلبيا خلال السنوات 2006، 2011 و 2012 قدر ب - 0.6%، - 2.78% و - 10% فيما تراوحت نسب النمو بين و 6% و 31% خلال باقي الفترة ابتداء من سنة 2014 و نتيجة لانعكاسات الصدمة النفطية وتراجع الإيرادات وسعيها من الدولة

لاستعادة التوازنات الاقتصادية وكمحصلة لإجراءات ضبط الواردات سجلت الواردات عموما نمو سلبى خلال الفترة من 2014 إلى 2020 فيما عدى الواردات الإجمالية التي سجلت نمو إيجابى سنة 2017. نسب نمو الواردات الإيجابية المسجلة خلال سنة 2021 تعكس الأريحية المالية التي بدأت الدولة تشهدها بعد تراجع تبعات صدمة النفط و الأزمة الصحية لفيروس كورونا.

شكل رقم 9: نمو الواردات الإجمالية و واردات القطاع الصناعي للفترة 1990-2022



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 1

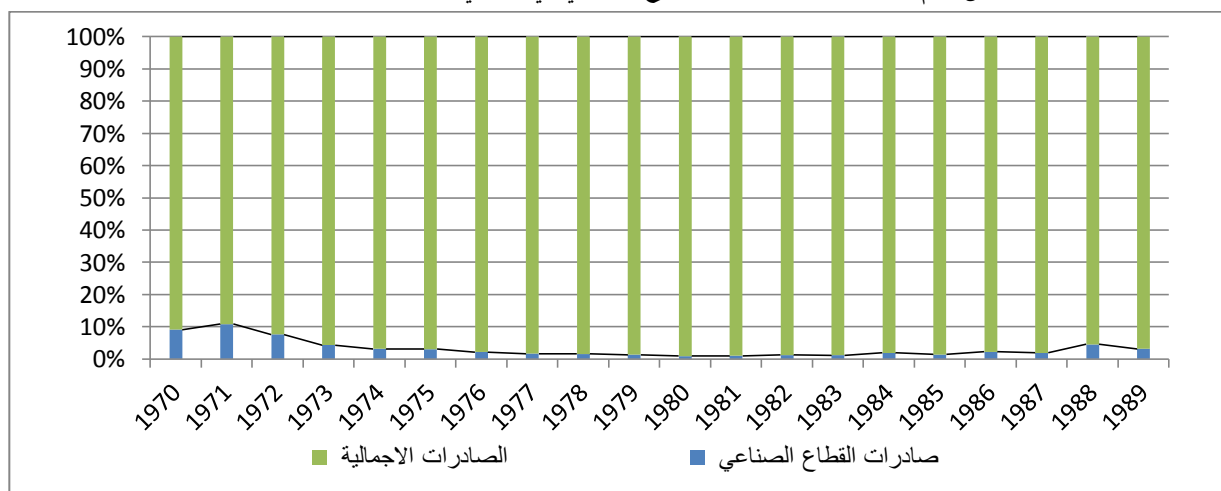
ثانيا: تحليل أثر القطاع الصناعي في هيكل الميزان التجاري.

لا تختلف كثيرا مساهمة القطاع الصناعي في التجارة الخارجية الجزائرية بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي و فيما يلي نستعرض و نحلل أثر القطاع الصناعي في الميزان التجاري

1- تحليل مساهمة صادرات القطاع الصناعي في إجمالي الصادرات

يوضح الشكل أدناه نصيب القطاع الصناعي من الصادرات

شكل رقم 10: مساهمة صادرات القطاع الصناعي في إجمالي الصادرات للفترة 1970-1989

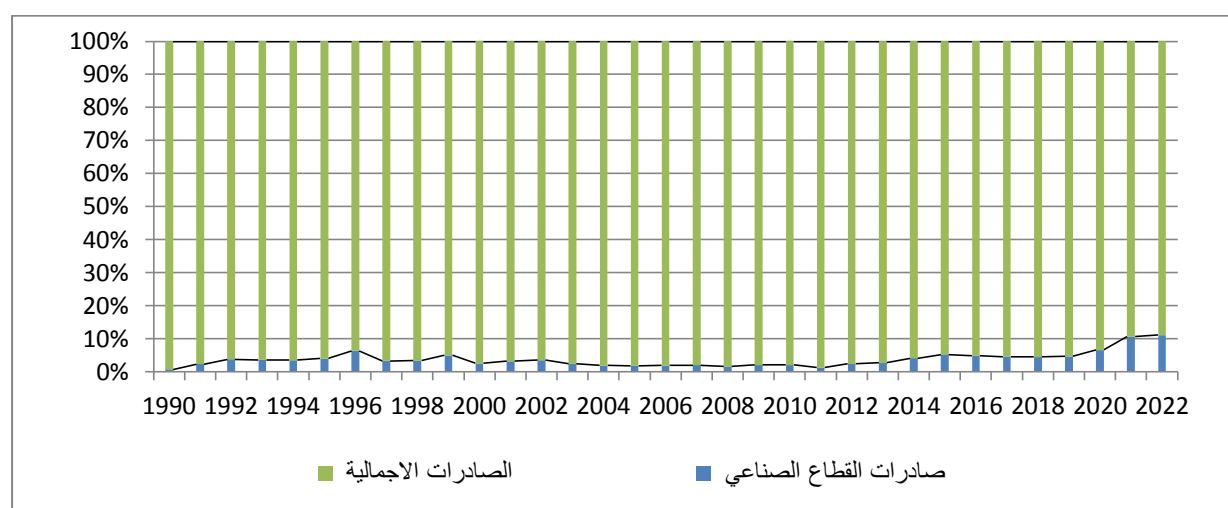


المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 1

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن صادرات القطاع الصناعي في الفترة الممتدة من 1970 إلى 1989، في ظل الاقتصاد الموجه متواضعة للغاية تقارب في أفضل الحالات نسبة 11% من إجمالي الصادرات وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة في ظل الاقتصاد الموجه ما يعكس بعد القطاع عن تطلعات الدولة في إنشاء قاطرة للاقتصاد الوطني يكون محركها القطاع الصناعي.

تراجع نسبة صادرات القطاع الصناعي من إجمالي الصادرات ابتداء من سنة 1971 لتسجل النسب 7.58%، 4.27%، 3.14%، و3.08% سنوات 1972، 1974، 1973 و 1975 على التوالي لتستقر ما بين 1% و2% خلال الفترة 1976-1987 لتختتم فترة الاقتصاد الموجه على ارتفاع طفيف لنسبة صادرات القطاع الصناعي من إجمالي الصادرات مسجلة 4.56%، و3.09% سنتي 1988 و 1989 على التوالي.

شكل رقم 11: مساهمة صادرات القطاع الصناعي في إجمالي الصادرات للفترة 1989-2022



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 1

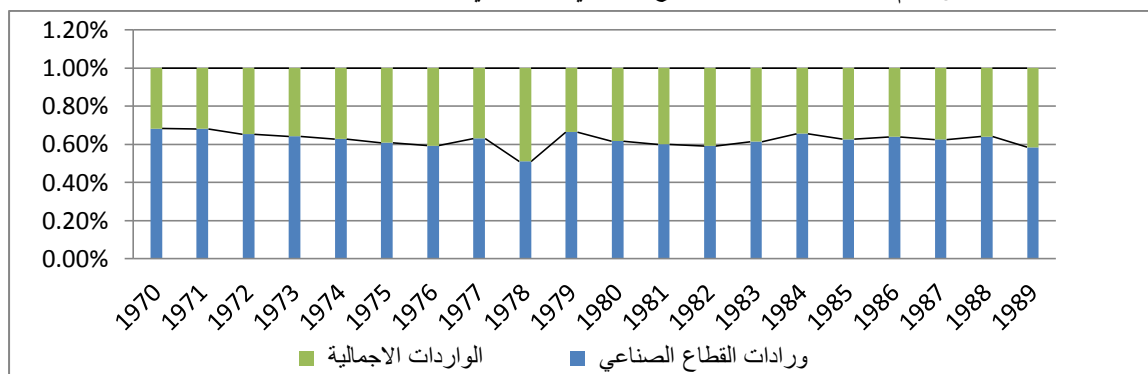
صادرات القطاع الصناعي مع التحول إلى اقتصاد السوق لم تشهد تغيرا ملحوظا أقل من 1% كانت نسبة صادرات القطاع من إجمالي الصادرات عند بداية التحول إلى اقتصاد السوق سنة 1990 وإلى غاية سنة 2013 تراوحت نسبة مساهمة صادرات القطاع الصناعي بين 2% و4% فيما عدا سنتي 1996 و 1999 ارتفعت فيهما مساهمة قطاع الصناعة في إجمالي الصادرات فكانتا على التوالي 6.29% و4.91% من إجمالي الصادرات

بداية من 2014 عرفت نسبة المساهمة للقطاع في إجمالي الصادرات ارتفاعا طفيفا مستمرا 4.05% سنة 2014، 5.14% سنة 2015، 4.84% سنة 2016، 4.52% سنة 2017، 4.40% سنة 2018، 4.60% سنة 2019، 6.55% سنة 2020، 10.60% سنة 2021، 11.06% سنة 2022 بأفضل نسب خلال فترة الدراسة وهي بقدر ما تعكس الجهود نتائج الجهود المبذولة في رفع قيمة الصادرات خارج المحروقات في السنوات الأخيرة، تسلط الضوء على مدى ضآلة مساهمة القطاع الصناعي في جلب العملة الصعبة فرغم التراجع الكبير في إيرادات النفط خلال الفترة 2014-2020 لم تتجاوز حصة القطاع من إيرادات العملة الصعبة 6% في أحسن الأحوال.

2- تحليل حصة واردات القطاع الصناعي من إجمالي الواردات

يوضح الشكل أدناه عبء القطاع الصناعي على الميزان التجاري من خلال حصته الكبيرة في الواردات

شكل رقم 12: حصة واردات القطاع الصناعي من إجمالي الواردات للفترة 1970-1989

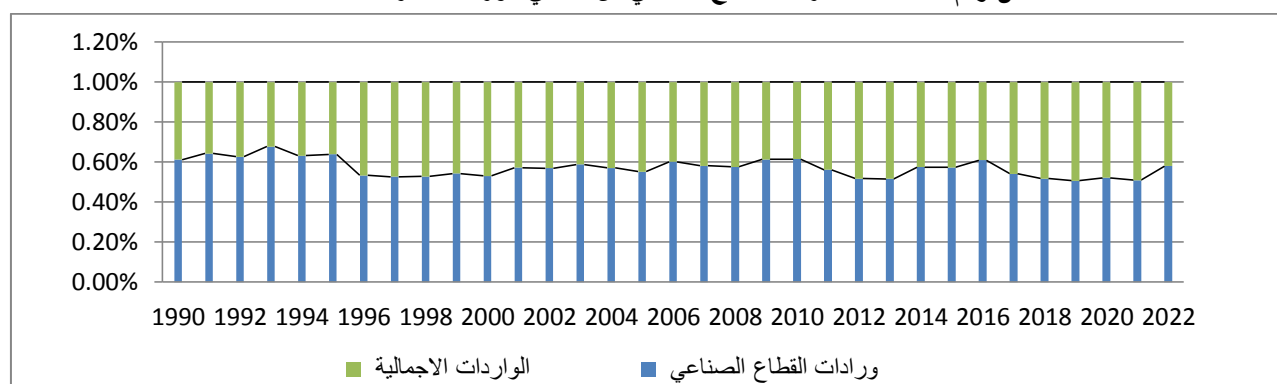


المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 1

الشكل أعلاه يوضح مدى تبعية القطاع الصناعي للخارج سواء تعلق الأمر بالتجهيزات الصناعية أو مدخلات الإنتاج من مواد أولية أو نصف مصنعة، 51% هي اقل نسبة لواردات القطاع الصناعي من إجمالي الواردات سنة 1978 وهو يمثل عبء كبير على الميزان التجاري في ظل محدودية الصادرات.

جل النسب تجاوزت 60% وكانت في حدود 70% سني 1970 و1970، اذا كانت النسب المرتفعة لواردات القطاع الصناعي مبررة خلال عقد السبعينات نظرا للعمل على بناء قاعدة صناعية وفقا للفلسفة الاقتصادية التي كانت قائمة حينها، كان من المفترض أن نشهد تراجع قيمة الواردات خلال الفترة اللاحقة كنتيجة لبداية الإنتاج الوطني، غير قيمة الواردات من التجهيزات الصناعية و مدخلات الإنتاج من مواد أولية أو نصف مصنعة ظل ثابتا ما يعطي انطباعا أننا في الحلقات الأخيرة من سلاسل التوريد.

شكل رقم 13: حصة واردات القطاع الصناعي من إجمالي الواردات للفترة 1989-2022



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 1

التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق و مع خصوصية القطاع الصناعي لم يتغير الكثير فباستثناء انتقال ملكية عناصر الإنتاج إلى القطاع الخاص، نلاحظ استمرار حصة واردات القطاع الصناعي من الواردات الإجمالية في الثبات والاستقرار في حدود 60% كمتوسط (الشكل 13)، فمن 61.23% سنة 1990 إلى 67.69% سنة 1993، تراجعت قيم الواردات خلال الفترة 1996-2000 لتستقر قيمة واردات القطاع الصناعي في حدود 53% من إجمالي الواردات، أما فيما يتعلق بباقي السنوات فقد تباينت النسب بين الارتفاع

و الانخفاض بين 57% و 61% خلال الفترة 2001-2010، و في حدود 56.04% سنة 2011، و 51% سنوات 2012، 2013، 2018، 2019، 2020، 2021، و 57% سنتي 2014، 2015، 60.85% سنة 2016، 54.11% سنة 2017، و 58.02% سنة 2022.

ثالثا الدراسة القياسية:

متغيرات الدراسة: لقياس أثر القطاع الصناعي على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2022)، تم الاعتماد على المتغيرات التالية:

- المتغير التابع: ويتمثل في رصيد الميزان التجاري ورمزنا له ب BC ، معبرا عنها بالدينار.
- المتغيرات المستقلة: وتمثل في:
 - واردات القطاع الصناعي ورمزنا له ب INDS_M ؛
 - صادرات القطاع الصناعي ورمزنا له ب INDS_X ؛
- وبذلك يصبح نموذج الدراسة كالتالي:

$$BC = f \text{ INDS_X, INDS_M}$$

اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

إن استقرار السلاسل الزمنية هو شرط أساسي من شروط تطبيق منهجية ARDL، حيث يجب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول أو مزيج بينهما. ولاختبار ذلك نقوم بإجراء اختبار Dickey Fuller Augmented، والذي يقوم على الفرضيتين التاليتين:

- ✓ الفرضية الصفرية: عدم استقرار السلاسل الزمنية، أي وجود جذر وحدة؛
- ✓ الفرضية البديلة: استقرار السلاسل الزمنية، أي عدم وجود جذر الوحدة.

ويعتبر مستوى المعنوية 10% هو الحد الأقصى لرفض الفرضية الصفرية (فرضية عدم) وقبول الفرضية البديلة؛ وكانت نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: نتائج اختبار Dickey Fuller Augmented لاستقرار السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
At Level				
With Constant	t-Statistic	BC -1.1435	INDS_X -2.0271	INDS_M -4.8315
	Prob.	0.6839	0.2747	0.0002
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.3749	-1.9807	-4.9900
	Prob.	0.8462	0.5973	0.0009
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.2434	-1.8334	-2.7098
	Prob.	0.1912	0.0639	0.0077
At First Difference				
With Constant	t-Statistic	d(BC) -5.1112	d(INDS_X) -11.0154	d(INDS_M) -8.1687
	Prob.	0.0003	0.0000	0.0000
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.2554	-10.9224	-8.0917
	Prob.	0.0012	0.0000	0.0000
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.1761	-11.1320	-8.2552
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000

Notes:

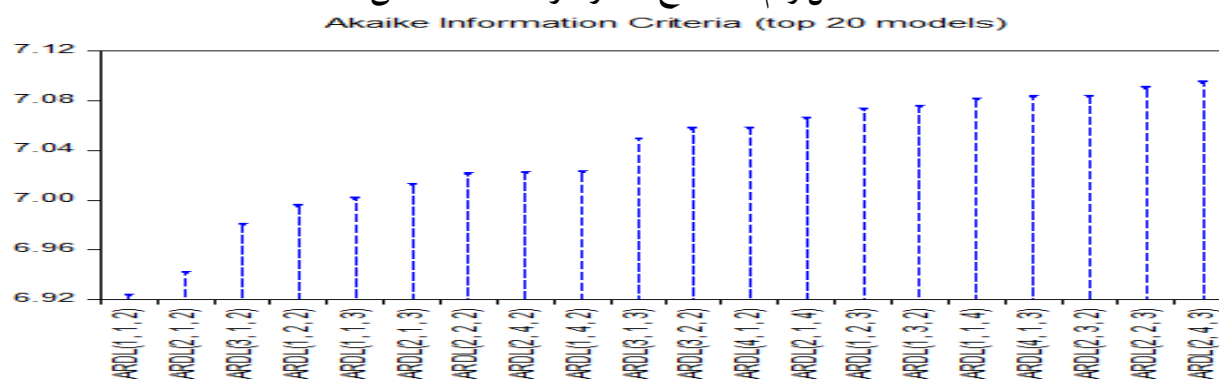
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (؟؟) الذي يعرض نتائج هذا الاختبار، أن واردات القطاع الصناعي (INDS_M) هو متغير مستقر عند المستوى $I(0)$ وهو ما أثبتته القيمة الاحتمالية الأقل من 10% في جميع الحالات (وجود ثابت، وجود ثابت واتجاه عام، عدم وجود ثابت واتجاه عام)، في حين كانت بقية المتغيرات BC و INDS_X هي متغيرات مستقرة عند أخذ الفرق الأول ($I(1)$) وهو ما أثبتته القيمة الاحتمالية الأقل من 10% في جميع الحالات (وجود ثابت، وجود ثابت واتجاه عام، عدم وجود ثابت واتجاه عام وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي عدم وجود جذر وحدة؛ وبما أن كل السلاسل مستقرة من الدرجة $I(0)$ و $I(1)$ فإن منهجية ARDL يمكن تطبيقها.

نتائج اختبار الفجوات الملائمة للنموذج: يسمح اختبار فترات الابطاء المثلى باستخدام معيار Akaike information criteria (Top 20) بتقدير النموذج الرياضي الأمثل للمتغيرات المستخدمة في الدراسة، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 14: نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى



المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

بناء على النتائج الموضحة في الشكل أعلاه فإن النموذج الرياضي الأمثل من بين 100 نموذج هو $ARDL(1,1,2)$ ، وهذا يعني أن للمتغير التابع (BC) درجة ابطاء واحدة، ودرجة ابطاء لصادرات القطاع الصناعي (INDS_X)، ودرجتي ابطاء واردات القطاع الصناعي (INDS_M). وعليه يكتب النموذج كما يلي:

$$\Delta BC_t = C_0 + \sum_{i=1}^1 \alpha_1 \Delta BC_{t-1} + \sum_{i=1}^1 \alpha_2 \Delta INDS_{t-1} + \sum_{i=1}^2 \alpha_3 INDS_{t-1} + \beta_1 BC_{t-1} + \beta_2 INDS_{t-1} + \beta_3 INDS_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث: Δ : الفرق من الدرجة الأولى؛ C_0 : الحد الثابت؛ t : اتجاه الزمن؛ ε_t : حد الخطأ العشوائي؛ $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: معاملات العلاقة قصير الأجل؛ $\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

اختبار التكامل المتزامن:

يجرى اختبار التكامل المتزامن (Bound test) لفحص العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام اختبار فيشر؛ ولأن القيم الحرجة لا تتبع التوزيعات المعيارية فإنه يتم مقارنتها مع القيم الحرجة لـ (Pasaran at. al (2001)، وهذه المنهجية لا تتطلب أن تكون المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة بل يمكن تطبيقها على متغيرات من درجات مختلفة (بوعبد الله و بوقصبة، 2018، صفحة 127)، ويتم اختبار الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، والفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة طويلة الأجل على النحو التالي:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$$

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq 0$$

وننتج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.010735	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

وبالنظر إلى النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (٩)، فإننا نجد أن قيمة فيشر $F\text{-statistic} = 5.010735$ تتعدى القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند كل مستويات المعنوية (10%، 5%، 2.5%، 1%)، وبالتالي نستنتج وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

تقدير العلاقة طويلة الأجل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة يمكن تقدير معاملات العلاقة طويلة الأجل والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 09: نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INDS_X	3.40E-06	1.31E-06	2.594376	0.0169
INDS_M	-1.36E-07	1.23E-06	-0.110574	0.9130
C	-7.819001	5.811281	-1.345487	0.1928
EC = BC - (0.0000*INDS_X -0.0000*INDS_M -7.8190)				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

✓ علاقة موجبة ومعنوية بين (BC) و (INDS_X) على المدى الطويل، وهو ما تؤكد نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0169 وهي أقل من نسبة المعنوية 5% أي أن زيادة صادرات القطاع الصناعي بـ 1% يؤدي إلى زيادة رصيد الميزان التجاري بحوالي 3.40%؛ ما يعكس الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الصناعي في تصحيح اختلال الميزان التجاري من جهة و عدم تنوع صادرات الاقتصاد من جهة ثانية

✓ علاقة إيجابية وغير معنوية بين (BC) و (INDS_M) على المدى الطويل، وهو ما تؤكد نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.9130 وهي أكبر من نسبة المعنوية 5% أي أن زيادة واردات القطاع الصناعي بـ 1% يؤدي إلى تراجع رصيد الميزان التجاري بحوالي 1.36% ؛ توضيحاً لحجم واردات القطاع الصناعي بالنسبة لإجمالي الواردات.

تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ

تتمثل الخطوة ما قبل الأخيرة في تقدير نموذج ARDL في تحديد معاملات العلاقة قصيرة الأجل وتقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM الذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل. وتشير بيانات الجدول رقم (٩٩) إلى نتائج تقدير أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة على نمو النفقات العامة في الأجل القصير:

الجدول رقم 10: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجل ونموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INDS_X)	3.42E-07	1.39E-07	2.468364	0.0222
D(INDS_M)	-4.66E-07	1.70E-07	-2.736242	0.0124
D(INDS_M(-1))	-6.47E-07	1.58E-07	-4.107729	0.0005
CoIntEq(-1)*	-0.301090	0.062910	-4.786044	0.0001
R-squared	0.640153	Mean dependent var	-0.782857	
Adjusted R-squared	0.595172	S.D. dependent var	9.423128	
S.E. of regression	5.995566	Akaike info criterion	6.551481	
Sum squared resid	862.7233	Schwarz criterion	6.741796	
Log likelihood	-87.72073	Hannan-Quinn criter.	6.609662	
Durbin-Watson stat	1.566570			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

يتضح لنا من خلال نموذج تصحيح الخطأ معنوية كل متغيرات الدراسة، أي أن الميزان التجاري في الجزائر في المدى القصير تتأثر بصادات القصاص الصناعي وواردات القطاع الصناعي. إذ توجد:

- علاقة طردية ومعنوية بين صادرات القصاص الصناعي ورصيد الميزان التجاري على المدى قصير، وهو ما تؤكد نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0222 وهي أقل من نسبة المعنوية 5% أي أن زيادة صادرات القطاع الصناعي بـ 1% يؤدي إلى زيادة رصيد الميزان التجاري بحوالي 3.42%، كما العلاقة طويلة الأجل عدم تنوع الموارد الاقتصادية للدولة نستشف عدم تنوع الصادرات الوطنية وإمكانية استغلال القطاع الصناعي في تصحيح اختلال الميزان التجاري.

- علاقة عكسية ومعنوية بين واردات القصاص الصناعي ورصيد الميزان التجاري على المدى قصير، وهو ما تؤكد نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0124 وهي أقل من نسبة المعنوية 5% أي أن زيادة واردات القطاع الصناعي بـ 1% يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري بحوالي 3.42%، ما يعكس سيطرة واردات القطاع الصناعي على هيكل الواردات الإجمالية.

- علاقة عكسية ومعنوية بين واردات القصاص الصناعي بدرجة تأخير واحدة (أي صادرات السنة الماضية) ورصيد الميزان التجاري على المدى قصير، وهو ما تؤكد نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0005 وهي أقل من نسبة المعنوية 5% أي أن واردات القطاع الصناعي للسنة الماضية تؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري بحوالي 6.47% للسنة الحالية، حيث لا يساهم الرفع من الواردات في الرفع من الصادرات للقطاع الصناعي ما يضاعف الأثر بالتراكم مع مرور الوقت.

كما نلاحظ أن قيمة حد تصحيح الخطأ (ECM) سالب ومعنوي عند احتمال أقل بكثير من 1% وقيمته تساوي (0.301090)، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المتغير التابع المتمثل في رصيد الميزان التجاري يتطلب $0.301090/1 \approx 3.321$ سنة أي حوالي ثلاث سنوات و 117 يوم لتصحيح الاختلال الحاصل في الأجل القصير والعودة إلى المستوى التوازني في الأجل الطويل، ما يعني أن انحراف

رصيد الميزان التجاري عن قيمته التوازنية في الفترة (t-1) سوف يصحح بنسبة 30.1% في الفترة (t). كما أن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تساوي 0.64 وهي قريبة إلى الواحد الصحيح، تعني أن المتغيرات المفسرة تتحكم بحوالي 95% من التغير الذي يحدث في الميزان التجاري.

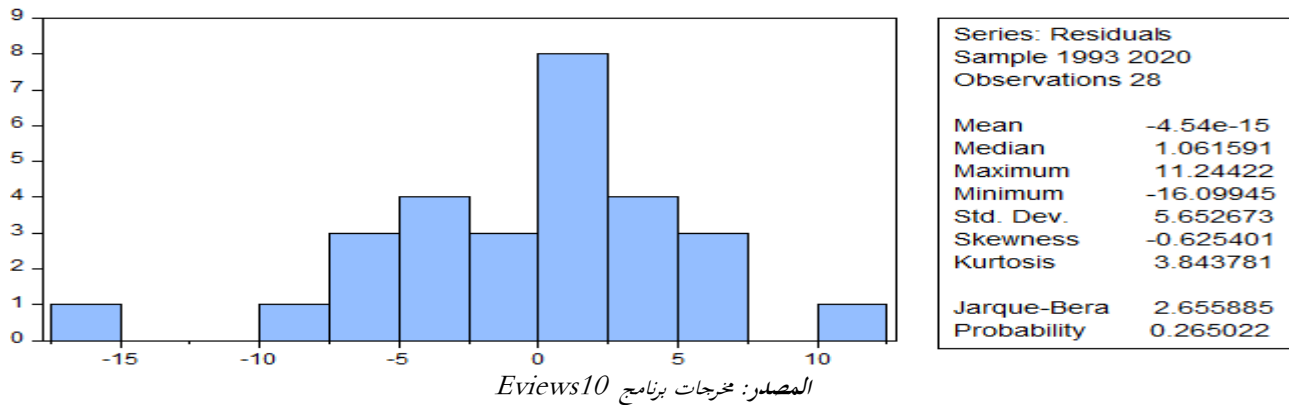
اختبار صلاحية النموذج:

للتأكد من صلاحية النموذج المختار وفق معيار (AIC) يجب إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية الخاصة بسلسلة البواقي، وهي كالتالي:

أ. اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي: للتأكد من أن سلسلة البواقي تتوزع طبيعياً، نجري اختبار جارك بير.

وكانت نتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 15: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي



ويتضح لنا من خلال نتائج الجدول أعلاه أن احتمالية إحصائية Jarque-Bera أكبر من 0.05 أي أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً (فرضية التوزيع الطبيعي محققة)، وعليه فإننا نقبل بأن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً في مجال الثقة 95%.

ب. الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين:

لاختبار الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين سوف نعتمد على اختبار Breusch – Pagan – Godfrey الذي يعتمد بالدرجة الأولى على إحصائية مضاعف لاغرانج، واختبار عدم تجانس التباين Arch الذي يجري اختباراً ذاتياً للتباينات من الدرجة الأولى. وذلك لاختبار الفرضية الصفرية "عدم وجود تجانس التباين" وكانت نتائج تقدير الاختبارين موضحة في الشكل التالي:

الجدول رقم 10: نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.195666	Prob. F(6,21)	0.9745
Obs*R-squared	1.482449	Prob. Chi-Square(6)	0.9607
Scaled explained SS	1.185683	Prob. Chi-Square(6)	0.9776

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الجدول رقم 11: نتائج اختبار اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.002198	Prob. F(1,46)	0.9628
Obs*R-squared	0.002293	Prob. Chi-Square(1)	0.9618

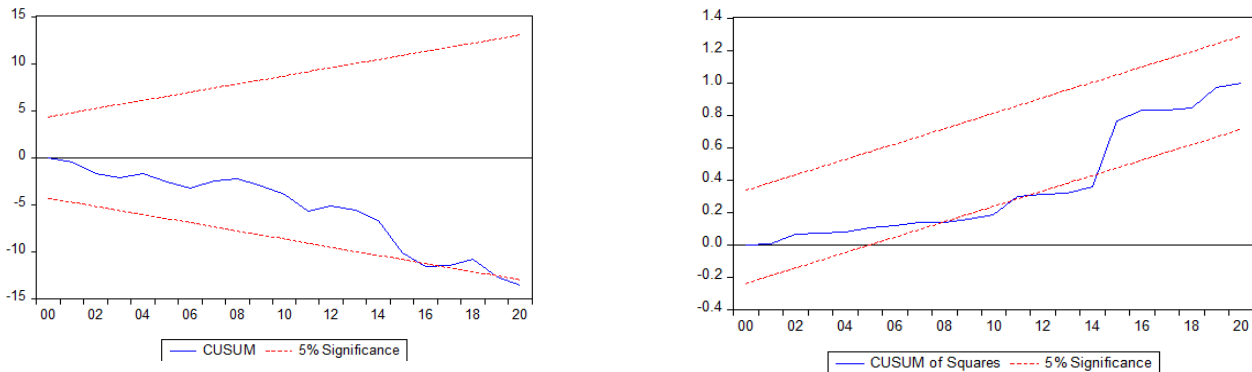
المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

يتبين لنا من النتائج المقدمة أن احتمالية فيشر في اختباري Breusch – Pagan – Godfrey و Arch أكبر من 5%، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية أي أن تباينات البواقي لا ترتبط بالزمن؛ وبالتالي نستطيع القول أن النموذج خالي تقريبا من المشاكل الاحصائية.

ج. اختبار استقرار هياكل النموذج:

للتأكد من أن البيانات المستخدمة في هذه الدراسة خالية من أي تغيرات هيكلية فيها نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابع (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابة (CUSUM of Squares)، حيث يعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين وهما: تبيان وجود أي تغيرات هيكلية في البيانات، ومدى انسجام المعلومات طويلة الأجل مع المعلومات قصيرة الأجل؛ ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلومات المقدرة إذا وقع الشكل البياني لاختبار CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، حيث النموذج خالي من الاختلالات الهيكلية الشكل

الشكل رقم 16: نتائج اختبار المجموع التراكمي المعادة للبواقي والمجموع التراكمي المعادة لمربعات البواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

خلاصة المحور الثاني

تداعيات القطاع الصناعي تظهر جلية في الميزان التجاري على شكل عجز كبير مزمن نتيجة الفارق الكبير بين واردات القطاع الصناعي وصادراته على الرغم من الاثر الايجابي لصادرات القطاع الصناعي على الميزان التجاري في الاجل القصير والطويل على السواء، الاثر الذي يتلاشى أمام الاثر السلبي للواردات، ما يضعف وزن التجارة الخارجية الجزائرية ويهين الاقتصاد الوطني ويربطه بالخارج هذا من جهة، حقيقة ان الدولة الجزائرية لا تستثمر مباشرة في القطاع الصناعي بل تعمل على تهيئة الظروف للمستثمر الخاص بهدف تخفيف العبء على الخزينة العمومية ادى الى توليد عبء اخر يتمثل في استنزاف الموارد المالية من العملة الصعبة دون بذل جهد في الحصول عليها او تعويضها برفع وتيرة التصدير او التخفيف منها برفع نسبة الادمج الوطني للسلع المنتجة محلية بمدخلات مستوردة.

خاتمة

كان الهدف من هذه الدراسة تسليط الضوء على القطاع الصناعي الجزائري و تحليل أثره على الميزان التجاري و تقدير مدى تأدية الدور المراد له، القطاع الصناعي الجزائري مزيج بين مؤسسات مورثة عن الاستعمار مهجورة أو مؤمنة، و أخرى أنشئت في ظل الاستقلال الوطني خلال فترة السبعينات من القرن العشرون فترة بناء و تشكيل هيكل القطاع الصناعي الوطني.

القطاع الصناعي عرف مرحلتين من الإصلاح والهيكلية الأولى كانت طوعية وذاتية قامت بها الدولة الجزائرية من أجل تصحيح القصور في أداء القطاع أفضت إلى استقلالية مالية ووظيفية للمؤسسات الاقتصادية الهدف منها تخفيف الالتزامات المالية المتراكمة على الخزينة العمومية، أما فيما يخص الإصلاح و الهيكلية الثانية كانت مفروضة من قبل صندوق النقد الدولي ضمن شروط دعم ومرافقة الجزائر للخروج من ازمته الاقتصادية التي تلت الأزمة النفطية لسنة 1986، كانت نتيجتها إبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي عموما و الصناعي بالخصوص وذلك بعد خوصصة وحل وتصفية الشركات حسب الحالة ، ما يعكس صحة الفرضية الأولى.

بعد الخروج من الأزمة وعودة الاستقرار المالي للدولة وتصادد وتيرة الاستثمار العمومي في شتى المجالات توقفت الدولة عن الاستثمار المباشر في القطاع الصناعي وصبت جهودها في توفير الأرضية والظروف الملائمة لقطاع الخاص للاستثمار في القطاع، هذا لم يمنع الخزينة من تقديم الدعم للمؤسسات العاجزة بين الحين والآخر مع تسطير برامج للنهوض وترقية الصناعة المحلية،

في جانب التجارة الخارجية لم نسجل تغير في هيكل الميزان التجاري طيلة فترة الدراسة الممتدة من 1970 و 2022 فمدخلات القطاع من تجهيزات وتمويلات ظلت تستولي على ثلثي قيمة الواردات في حين مخرجات القطاع لا تتجاوز 4% في المتوسط.

على الرغم من وجود تأثير إيجابي لنمو الصادرات على رصيد الميزان التجاري قصير وطويل المدى الا ان الاثر يصير معدوم اما تأثير الواردات على الميزان التجاري خصوصا ان ارتفاع الواردات لا يقابله ارتفاع في الصادرات، فتغطية صادرات القطاع للواردات تكاد تكون معدومة في ظل التبعية للخارج في المدخلات من المواد الأولية والنصف المصنعة فضلا عن التجهيزات في حين المخرجات تستهدف السوق المحلية بالدرجة الأولى، دون سعي جدي لإحلال المدخلات الوطنية محل المستوردة، كإثبات لصحة الفرضية الثالثة.

من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة التحليلية:

- لا تغطي صادرات قطاع الصناعة وارداته بالرغم من وجود إمكانية للتخفيف من العجز في التغطية عن طريق إحلال المدخلات الوطنية محل المستورد.

- استمرار القطاع الصناعي على نفس النمط على الرغم من تغير النظام الاقتصادي من النظام الموجه إلى النظام الحر.

- استمرار الدولة في الإنفاق بطريقة غير مباشرة على القطاع الصناعي من خلال تلقي القطاع لثلثي المبالغ المخصصة للواردات من العملة الصعبة، الأمر كان ليكون مقبولا في ظل ملكية الدولة للقطاع الصناعي تحت مبدأ المصلحة العامة، وأما والقطاع خاص فبأي حق تحتكر فئة هذا المقدار الهائل من العملة الصعبة.

- لم يرقى القطاع الصناعي للدور المنشأ من أجله كقاطرة للاقتصاد الوطني من خلال توفير المناخ والموارد لباقي القطاعات، بل لعب دور العائق للسياسات التي هدفت إلى التقليل من المبالغ المخصصة للقطاع لتخصيصها لباقي القطاعات في فترة الثمانينات مل للقطاع من وزن خصوصا في مجال التشغيل تحت غطاء الصالح العام فكيف يكون الحال اليوم، مع دخول المصالح الخاصة والحقوق المكتسبة في المعادلة. ما يجع الفرضية الثانية صحيحة هي الأخرى.

- القطاع الصناعي أحد أهم أسباب العجز في الميزان التجاري نظرا للفرق الهائل بين قيمة الواردات و قيمة الصادرات.

نتائج الدراسة القياسية:

- وجود علاقة طردية بين صادرات القصاص الصناعي ورصيد الميزان التجاري على المدى قصير كما العلاقة طويلة الاجل تعكس عدم تنوع الصادرات الوطنية وامكانية استغلال القطاع الصناعي في تصحيح اختلال الميزان التجاري.
- وجود علاقة عكسية بين واردات القصاص الصناعي ورصيد الميزان التجاري على المدى قصير والطويل، تعكس سيطرة واردات القطاع الصناعي على هيكل الواردات الاجمالية.
- وجود علاقة عكسية واردات القصاص الصناعي ورصيد الميزان التجاري على المدى القصير، حيث لا يساهم الرفع من الواردات في الرفع من الصادرات للقطاع الصناعي ما يضاعف الاثر بالتراكم مع مرور الوقت.
- المتغيرات المفسرة (صادرات و واردات القطاع الصناعي) تتحكم بحوالي 95% من التغير الذي يحدث في الميزان التجاري.

التوصيات:

- إعادة النظر في أطر وشروط منح التراخيص لإنشاء الشركات و الأنشطة التصنيعية بحيث توجه لتلك المعتمدة على المدخلات الوطنية أو تلك الرامية لشمين المدخلات الوطنية ورفع الإنتاج الوطني من المواد الأولية والنصف المصنعة الموجهة لتلبية الطلب الصناعي.
- وضع ميكانيزمات للحد من استنزاف الموارد من العملة الصعبة، كإقراض الشركات العملة الصعبة بدل تحويل العملة الوطنية لمخصصات الاستيراد بهدف إجبار الشركات على البحث على بدائل داخل الوطن و تشجيع المناولة الصناعية.
- توفير المناخ لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر بالأخص في مجال الهياكل الصناعية الكبرى والتجهيزات و التكرير لتوفير المواد الأولية والمدخلات الأساسية لقطاع الصناعة محليا.
- إعادة النظر في السياسة التعليمية و توجيه الطلبة إلى التخصصات العلمية الهندسية التقنية بدل التخصصات الأدبية و العلوم الإنسانية، لتوفير الكوادر المتعلمة المؤهلة مع تشجيع البحث العملي و مختبرات الأبحاث الصناعية.

قائمة المراجع:

- 1 زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص56
- 2 بوطلة عبد الحميد، المؤسسة الجزائرية من التسيير الذاتي إلى الخصوصية دراسة سوسيو- تنظيمية، مجلة الحقيقة، العدد 29 ص 423
- 3 فهيمة خلف الله تأهيل الصناعة الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية و الدولية أطروحة دكتوراه علوم، جامعة باجي مختار عنابة 2015-2016 ص69، ص85
- 4 العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 76.
- 5 زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص 111
- 6 العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 81.
- 7 التجارة الخارجية
- 8 فهيمة خلف الله تأهيل الصناعة الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية و الدولية أطروحة دكتوراه علوم، جامعة باجي مختار عنابة 2015-2016، ص 93
- 9 فهيمة خلف الله تأهيل الصناعة الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية و الدولية أطروحة دكتوراه علوم، جامعة باجي مختار عنابة 2015-2016، ص 100

- 10 محمد زوي، تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة حالة ولاية غرداية-، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 176
- 11 ساعو باية، القطاع الصناعي الجزائري المشاكل والحلول، مجلة معارف العدد 22 (جوان 2017)، ص 79
- 12 زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كاليدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية- عدد 06/ جوان 2017، ص 219.
- 13 قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا عدد 5 ص ص 94-97
- 14 عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 31.
- 15 زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كاليدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية- عدد 06/ جوان 2017، ص 219.
- 16 مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص 38.
- 17 مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص ص 48، 49.
- 18 مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزير الأول، ماي 2014، ص ص 10، 15.

الملحق رقم 1: تطور صادرات وواردات القطاع الصناعي والصادرات و الواردات الإجمالية (الوحدة 1970-2010 مليون دينار، 2011-2022 مليون دولار)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974
	صادرات	صادرات	صادرات	صادرات	صادرات
	واردات	واردات	واردات	واردات	واردات
التموين الصناعي	427	328	349	277	558
7120	2422	2256	2449	3325	7120
الآلات والسلع التجهيزية	25	129	95	42	58
4036	1813	1849	1927	2377	4036
المجموع	4981	4208	5854	7479	19594
17754	6205	6028	6694	8876	17754
السنة	1975	1976	1977	1978	1979
	صادرات	صادرات	صادرات	صادرات	صادرات
	واردات	واردات	واردات	واردات	واردات
التموين الصناعي	454	473	405	370	473
10835	7548	6527	9170	10655	10835
الآلات والسلع التجهيزية	118	1	2	4	3
10660	6922	6670	9442	11501	10660
المجموع	18563	22205	24410	24234	36754
32378	23755	22227	29475	43349	32378
السنة	1980	1981	1982	1983	1984
	صادرات	صادرات	صادرات	صادرات	صادرات
	واردات	واردات	واردات	واردات	واردات
التموين الصناعي	476	619	754	702	1204
21627	13680	17469	17256	17693	21627
الآلات والسلع التجهيزية	5	6	4	1	8
12029	11324	11831	11983	12854	12029
المجموع	52648	62837	60478	60722	63758
51257	40519	48780	49384	49782	51257
السنة	1985	1986	1987	1988	1989
	صادرات	صادرات	صادرات	صادرات	صادرات
	واردات	واردات	واردات	واردات	واردات
التموين الصناعي	863	761	729	1462	1711
25197	18517	16798	13730	17774	25197
الآلات والسلع التجهيزية	17	16	61	609	510
15786	12492	10970	7631	10043	15786
المجموع	64564	34935	41736	45421	71937
70072	49491	43394	34153	43427	70072
السنة	1990	1991	1992	1993	1994
	صادرات	صادرات	صادرات	صادرات	صادرات
	واردات	واردات	واردات	واردات	واردات
التموين الصناعي	216	4077	7425	8077	10791
165203	26867	50555	84017	98353	165203
الآلات والسلع التجهيزية	547	1227	1727	356	434
49552	26415	38966	34178	40445	49552
المجموع	122279	233589	249010	239552	324338
340142	87018	139241	188547	205035	340142

1999		1998		1997		1996		1995		السنة
واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	
178186.6	38281.7	163414.8	18372.9	145210	25257.4	157639	44226	236944	17886	التموين الصناعي
152676.4	2983	127980.9	883.3	119061	475.1	108154	2371	90345	1616	الآلات والسلع التجهيزية
610673	840516.6	552358.6	588876	501580	791767.5	498326	740811	513193	498451	المجموع
2004		2003		2002		2001		2000		السنة
واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	
376591.3	41111.2	321280.7	44030.2	296614	48984.9	244098	44262	201890	38281.7	التموين الصناعي
373431.1	1210.5	294531.5	1247.2	247390	3445.2	193536	2664.6	163997	2983	الآلات والسلع التجهيزية
1314399.8	2337447.8	1047441.4	1902054	957040	1501191.9	764862	1480336	690426	1657216	المجموع
2009		2008		2007		2006		2005		السنة
واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	
1045013.5	64788.5	940763.5	78125.4	685318	82220.2	538536	72747.3	424524	57840.5	التموين الصناعي
706197	1582.5	538753	1575.8	427577	761.4	397667	1248.3	400059	1774.5	الآلات والسلع التجهيزية
2854805.3	3347636	2572033.4	5095020	1916829	4214163.1	1558541	3979001	1493645	3421548	المجموع
2014		2013		2012		2011		2010		السنة
واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	
14624	2460	12576	1716	12468	1686	11366	862	1103483	86219.4	التموين الصناعي
18906	15	15745	25	13604	30	15140	25	747567	1481.6	الآلات والسلع التجهيزية
58330	61172	54903	65823	50376	72620	47300	73802	3011808	4333587	المجموع
2019		2018		2017		2016		2015		السنة
واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	
11761	1541	12282	1719	12513	1483	13041	1383	13020	1790	التموين الصناعي
10845	83	12824	90	13992	78	15394	53	16593	17	الآلات والسلع التجهيزية
44632	35312	48573	41115	48980	34569	46727	29698	51646	35138	المجموع
				2022		2021		2020		السنة
				واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	
				13777	3828	9813	3668	9813	1358	التموين الصناعي
				7862	64	9158	64	8697	77	الآلات والسلع التجهيزية
				37298	40225	37298	38553	35547	21925	المجموع

المصدر: - الديوان الوطني للإحصاءات للفترة 1970-2010.

- بنك الجزائر النشرات الثلاثية للفترة 2011-2022 (سنة 2022 مقدرة).